S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1115
1 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ واردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلم بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

031199 031199 99-32490

المرفق

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلم بشأن البوسنة والهرسك

أتشرف أن أحيل إليكم التقرير الخامس عشر عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلم بشأن البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). وسيكون موضع تقديري إتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) وولفغانغ بيتريتش

ضميمة

تقرير من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلم بشأن البوسنة والهرسك إلى الأمين العام

نهاية حزيران/يونيه - منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلم المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه التقرير الخامس عشر إلى المجلس.

والتقرير يشمل أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من نهاية حزيران/يونيه إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

موجـــز

١ - أيـد وزراء الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلم المفهوم الاستراتيجي المتمثل في "الملكية"، حيث يصبح مواطنو البوسنة والهرسك مسؤولين بشكل متزايد عن شؤونهم الخاصة. وقد أقِـرت ميزانية مكتب الممثل السامي لعام ٢٠٠٠ وتضمنت انخفاضا محدودا وإن كان مهما.

٢ - وقد عملت المؤسسات المشتركة بشكل جيد في الإعداد لمؤتمر قمة ميثاق الاستقرار؛ أما فيما عدا ذلك فقد كان التعاون الفعال متقطعا. ومال ممثلو الشعوب التأسيسية الثلاثة إلى الترويج أساسا لأهداف الطوائف التي يمثلونها. ومع ذلك، كان هناك تقدم بشأن الهوية المشتركة، وبشأن إنشاء دائرة مشتركة لحدود الدولة، ومكتب متعدد الإثنيات للشرطة الدولية (الإنتربول).

٣ - وما زالت حكومة جمهورية صربسكا مستقرة بشكل أساسي، وقد تلقت دعم للميزانية من المجتمع الدولي. ولم يستوف حزبان سياسيان (الحزب الراديكالي الصربي والحزب الصربي لجمهورية صربسكا) الشروط التي حددتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيدها مكتب الممثل السامي لكي تنطبق عليها شروط دخول الانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٠: وقد هددا بالطعن في قرار عدم انطباق الشروط عليهما.

٤ - وما زالت الحالة في الاتحاد صعبة. فكان هناك عدم استقرار في درفار، مما حدا بمكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إلغاء تصديقهما على الانتخابات البلدية؛ وما زالت موستار في مأزق خطير. وهناك صعوبات في التعليم، حيث يجري حرمان الأقليات من حقوقها في الالتحاق بالمدارس، بالرغم من أنه كان هناك بعض النجاح في وضع برنامج منسق وفي استبعاد المواد المعترض عليها من الكتب المدرسية.

٥ - وقد قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي والخبراء الوطنيون بوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون للانتخابات؛ وهو جاهز لتقديمه للبرلمان. ويهدف القانون إلى تشجيع الشفافية، والمسؤولية والاعتدال. وأحرز تقدم ضئيل بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، والإصلاح القضائي. وأعطي المدعون الاتحاديون مزيد من السلطات لمكافحة الجرائم الخطيرة.

٦ - وفتحت نقطة عبور جديدة للحدود قرب دبروفنيك بين البوسنة والهرسك وكرواتيا ووقَّع البلدان معاهدة حدود، فضلا عن اتفاق علاقات خاصة. وقد زاد استعمال المارك القابل للتحويل في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وقد امتثل الاتحاد وجمهورية صربسكا أخيرا لقانون التعريفات الجمركية للبوسنة والهرسك. وتحولت استراتيجية البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الإنشاء إلى الإنعاش المستدام. وفي الاتحاد، اعتمدت قوانين بشأن العمال، والإلحاق بالوظائف والضمان الاجتماعي. أما الأعمال التحضيرية لإلغاء مكتب المدفوعات بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ فتجري وفق ما هو مقرر لها. وقد أثارت الادعاءات باستشراء الفساد عاصفة سياسية في الاتحاد. وتشكل مكافحة الفساد أولوية عليا لمكتب الممثل السامي.

٧ - وقد عادت الأقليات إلى جميع أنحاء البوسنة والهرسك بأعداد أكبر كثيرا عما حدث من إثني عشر شهرا سبقت، وقد جرت العودة في ظل ظروف أمنية أحسن كثيرا. ومع ذلك، فقد أعاق العزوف عن العودة وإنهاك المانحين إحراز تقدم. وما زال تنفيذ تشريعات الملكية عاملا رئيسيا بالنسبة للعودة إلى المناطق الحضرية. وما زالت العودة في غير ذلك من الأماكن في البلقان وإعادة توطين الصرب الكروات في كرواتيا أهدافا هامة.

٨ - وقد أصدر سلفي مقررا بشأن إعادة تشكيل شبكة الإذاعة العامة، لجعلها متمشية مع اتفاق دايتون والمعايير الدولية. كما أن ذلك يتطلب أيضا أن تقوم هيئة الإذاعة والتلفزيون الكرواتية بجعل عملها في البوسنة والهرسك مستندا إلى أسس قانونية. وقد أصدر أيضا مقرر لتعزيز حرية المعلومات والتحريات الصحفية المشروعة. وينشد أول مقرر فرضته بصفتي ممثلا ساميا أن تكون الإذاعة الممولة من الأموال العامة في جمهورية صربسكا خالية من التحيز أو التدخل السياسي.

٩ - وقد أحرزت اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية تقدما بطيئا وإن كان ظاهرا. وتواصلت عمليات إزالة الألغام باطراد، ولكن إتمامها سيستغرق نحو ثلاثين سنة بالمعدل الحالي. وتـُوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى تطبيع المجال الجوي للبوسنة والهرسك؛ وقد نفذ قانون الطيران المدني؛ ونقلت السيطرة على مطار موستار إلى السلطات المحلية.

<u>تنسيق التنفيذ المدني</u>

١٠ - <u>مجلس تنفيذ السلم</u>: واصلت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلم الاجتماع بصفة منتظمة على مستوى المديرين السياسيين. ومن الاجتماعات المشهودة دورة في ١٧ أيلول/سبتمبر في بروكسل لخصتُ فيها استراتيجيتي الشاملة بالنسبة لفترة ولايتي كممثل سام، وآخر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في سراييفو وافق فيه المديرون السياسيون على المشروع الجديد لقانون الانتخابات.

١١ - وقد اجتمعت بوزراء الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلم في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وكما حدث في بروكسل قبل ذلك بأيام قليلة، أيد الوزراء أيضا المفهوم الاستراتيجي المتمثل في "الملكية" الذي عرضته بالنسبة للبوسنة والهرسك. وأعرب المديرون السياسيون والوزراء على حد سواء عن القلق إزاء الحالة المحيطة بالانتخابات الوشيكة في كرواتيا.

١٢ - وفي سراييفو، أواصل الاجتماع أسبوعيا مع سفراء الهيئة التوجيهية. وأتولى أيضا مرة أو مرتين في الأسبوع رئاسة اجتماعات مع رؤساء الوكالات الدولية الكبرى المقيمين في البوسنة والهرسك. وما فتئ الموظفون التابعون لي يبذلون جهدا كبيرا لجعل هذه الاجتماعات ذات تركيز وهدف واضحين، وتتحول الاجتماعات تدريجيا إلى جلسات مفيدة بشأن السياسات العامة والمعلومات.

١٣ - ومما له نفس الأهمية، أني أصررت أن يعد مكتب الممثل السامي ميزانيته لعام ٢٠٠٠ ويضع صيغتها النهائية بشكل يتسم بحسن التوقيت. وقد أنجزنا ذلك، واعتُمدت الميزانية من حيث المبدأ من جانب الخبراء الماليين للهيئة التوجيهية في بروكسل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وتضمنت ميزانيتنا انخفاضا متواضعا في التمويل؛ وقلصتها الهيئة التوجيهية بعض الشيء علاوة على ذلك. وسنحاول إنجاز أعمالنا بما نحصل عليه من موارد.

المؤسسات المشتركة

١٤ - واصلت المؤسسات الحكومية المشتركة الاجتماع بانتظام. ومما هو جدير بالذكر التنسيق الممتاز من جانب جميع عناصر المؤسسات المشتركة في الفترة الزمنية المؤدية إلى قمة ميثاق الاستقرار التي عقدت في ٢٩ تموز/يوليه في سراييفو وخلالها. وكان التعاون بشأن مجموعة كبيرة من المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بالسوقيات والمسائل الأمنية المختلفة ظاهرا وتناولته تعليقات كثيرة.

١٥ - ولسوء الحظ لم تدم روح التعاون هذه. وما زالت القرارات الهامة في كل من مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية تتطلب مواصلة ممارسة ضغط من جانب المجتمع الدولي. ومن المشاكل الرئيسية التي ما زالت قائمة موقف الأعضاء الصرب في المؤسسات المشتركة الذين ما زالوا يصوتون بناء على تعليمات من حكومة جمهورية صربسكا أو من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وهذا ضعف أساسي، لأن هذا التصويت وهذه التعليمات يقوضان مفهوم الدولة الموحدة ذات السيادة ذاته.

١٦ - وتتضمن أعمال هيئة الرئاسة عناصر بناءة، وتناوب مهام الرئاسة يجري بشكل سلس. وقد تولى أنتي جيلا فتش، العضو الكرواتي هذه المهام التي يجري الاضطلاع بها بالتناوب في ١٥ حزيران/يونيه، وتوصلت هيئة الرئاسة بسرعة إلى اتفاق بشأن عدد من المجالات الهامة، بما فيها إعادة تنظيم الدوائر الدبلوماسية والقنصلية التابعة للبوسنة والهرسك، وتعيين السفراء الجدد، والالتزام بإنشاء دائرة حدود للدولة، وخفض الميزانية العسكرية. ومع ذلك، كان هناك قليل من التقدم أو لم يحدث تقدم على الإطلاق في المجالات الأخرى، بما في ذلك "المبادرة الثلاثية الأطراف" بشأن عمليات العودة والتي جرى التعريف بها على نطاق واسع، حيث كانت أعمال المتابعة نادرة.

١٧ - وقد ساد جلسات هيئة الرئاسة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر بعض التوتر عندما طلب زيفكو راديستش العضو الصربي لأول مرة الاستناد إلى بند "المصلحة الحيوية" من دستور البوسنة والهرسك. وقد طلب راديستش الاستناد إلى هذا البند بسبب دعوى الإبادة الجماعية المرفوعة حاليا من جانب جمهورية البوسنة والهرسك السابقة ضد جمهورية يوغوسلافيا السابقة وبالتبعية أيضا ضد جمهورية صربسكا التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل اتفاق دايتون (وغير المعترف بها دوليا). وقد تابع راديستش هذا الطلب بدعوة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى الانعقاد وإقناعها بإقرار التصرف الذي قام به، وقد فعلت ذلك بالأغلبية اللازمة. ومع ذلك، فما زال تصرف راديستش موضعا لكثير من التفسيرات القانونية، الجاري حاليا. وكان الأثر السياسي الذي أحدثه هو جعل العلاقات داخل هيئة الرئاسة أكثر توترا.

ومع ذلك، فثمة علامة على تزايد النضج المؤسسي، هي أن هيئة الرئاسة واصلت الاضطلاع بأنشطتها المشتركة المخطط لها، بما في ذلك رحلة مشتركة إلى ألمانيا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وواصلت الجمعية البرلمانية إحراز تحسينات هامشية في عملها. والعقبة الأساسية أمام تحسين الكفاءة هي عقبة سياسية. فجميع الوفود الصربية، سواء من تحالف "سلوغا" أو من الأحزاب القومية الأكثر تطرفا من أمثال الحزب الصربي الديمقراطي والحزب الصربي الراديكالي واصلت التصويت ككتلة واحدة ضد التشريعات التي تعطي لمؤسسات الدولة ما يلزمها من سلطات. ولا يمكن حل هذه المشكلة الأساسية إلا على الصعيد السياسي.

١٩ - وتجتمع اللجان المختلفة التابعة للجمعية بانتظام أكبر، ولكن الأمر يحتاج إلى تحسين هنا كذلك. ويجب أن يبقى اعتماد النظام الداخلي أولوية بالنسبة للجمعية. وقد أعد مشروع للنظام الداخلي، ويحتاج إلى مناقشته واعتماده قبل نهاية عام ١٩٩٩.

٢٠ - وما زال مجلس الوزراء يجتمع بانتظام، بالرغم من أن فعاليته يعيقها الافتقار إلى خطة عمل متفق عليها للفترة المتبقية من العام. ومما له أهمية مباشرة حكم صدر مؤخرا من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يقضي بأن النظام الراهن داخل مجلس الوزراء الذي يحدد رئيس مشترك ونائب رئيس هو نظام غير دستوري. وقد أدى هذا الحكم إلى إثارة قدر كبير من عدم التيقن في أعمال مجلس الوزراء؛ ومع ذلك فقد فرضت المحكمة موعدا نهائيا فترته ثلاثة أشهر لجعل تنظيم المجلس متمشيا مع الدستور. وبالرغم من أن الأجل القصير - حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تقريبا - سيشهد اضطرابا، فالأثر في الأجل الطويل من المرجح أن يكون إيجابيا. فإحدى مؤسسات الدولة وهي المحكمة الدستورية، قد أصدرت حكما يؤثر على مؤسسة أخـــرى من مؤسسات الدولة، وهذه الحالة ستحسم من جانب العناصر الفاعلة الوطنية لا من جانب المجتمع الدولي. وهذا تطور يستحق الترحيب به.

٢١ - ونحن نحرز تقدما في مجالات الهوية المشتركة وإنشاء دائرة مشتركة لحدود الدولة فضلا عن مكتب متعدد الإثنيات للشرطة الدولية (الانتربول). وما زلنا نعمل جنبا إلى جنب مع جمهورية صربسكا، والاتحاد، ووزراء داخلية الكنتونات بشأن إعداد ترخيص موحد لقيادة السيارات يستوفي معايير الاتحاد الأوروبي. وكجزء من هذا النهج، نقوم بالعمل حاليا مع الوزارات للتوفيق بين بيانات إنفاذ القوانين الخاصة بها. وما زلنا نعمل أيضا جنبا إلى جنب مع الانتربول لإنشاء مكتب مقابل على صعيد الدولة مستوف لاشتراطات الإنتربول. كما نتوقع أيضا أن أحـــد العناصر الحاسمة للدولة ذات السيادة - دائرة حدودية عاملة - سيبدأ عمله بحلول نهاية هذا العام. لقد كان العمل بشأن هذه الدائرة كثيفا إلى درجة كبيرة، ويأتي في أعقاب التزام صدر في أواخر حزيران/يونيه من جانب هيئة الرئاسة بالمضي قدما.

المسائل المتصلة بالاتحاد

٢٢ - ما زالت الحالة في الاتحاد صعبة ومعقدة عموما. فهيكلها القائم على الكانتونات يمنح سلطة ونفوذا هائلين للمسؤولين المحليين، الأمر الذي يجعل من تنفيذ اتفاقي دايتون/باريس للسلام عملية غير واضحة المعالم.

٢٣ - وشهدت أوساط العلاقات العامة زوبعة بسبب الادعاءات الواردة في عدد النيويورك تايمز الصادر يوم ١٧ آب/أغسطس عن الفساد الواسع الانتشار في البوسنة والهرسك. وكان المقال مليئا بالتفاصيل، ومخطئا في بعض العناصر المحددة، ولكنه مصيبا بصفة عامة في ادعائه بأن الفساد هو المشكلة الرئيسية فعلا في البوسنة والهرسك. ويدعي الزعماء البوسنيون أن المقال في اعتقادهم يستهدفهم وحدهم، وأنه لا تزال هناك مناقشات طويلة بشأن ما إذا كانت ستُرفع دعوى ضد النيويورك تايمز من جانب حزب العمل الديمقراطي أو زعمائه فرادى. ورغم الزوبعة السياسية التي أحدثها المقال، فإنه في الواقع قدم الكثير لجعل الزعماء السياسيين يركزون على الحاجة إلى القيام بعمل متضافر.

٢٤ - وكثيرا ما يجد مجلس الشعب الاتحادي عمله يتأخر بسبب عدم قدرة النواب البوسنيين والكرواتيين على العمل معا. ويشهد عن ذلك بطء التقدم المحرز بشأن مرفقات اتفاق العلاقات الخاصة بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا. ومنذ المصادقة على الاتفاق في أيار/ مايو ١٩٩٩، لم تجر الموافقة إلا على المرفقات المعنية بالتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا، والسياحة.

٢٥ - وما زالت الحالة الأمنية العامة في البلد مستقرة، رغم بعض الحوادث العرضية. ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعفي الجنرال زلاتان ياليش قائد الفيلق الكرواتي الأول للحرس من مهامه، من جانب قائد قوة تثبيت الاستقرار بسبب خطاب ملتهب ألقاه الجنرال قبل ذلك بأسبوع. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر داهمت قوة تثبيت الاستقرار عددا من المنشآت في موستار سعيا للحصول على معلومات تتعلق بأنشطة غير شرعية مزعومة. ولا تزال قوة تثبيت الاستقرار تحقق في الأدلة التي جمعتها خلال تلك العمليات. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، علق بث إذاعة موستار لفترة ثلاثة شهور، بسبب بثها نداء صادرا عن قدماء محاربي كروات البوسنة للتجمع خلال العملية في اليوم السابق.

٢٦ - وأدت مجموعة من الظروف المعقدة في درفار إلى اتخاذ إجراء هناك. فعندما عاد الصرب إلى القرية، زادت حالات التوتر، ولم يتمكن عمدة المدينة الصربي المنتخب شرعيا لسبب خارج عن إرادته من أداء واجباته. فبادرتُ رفقة رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إلغاء الانتخابات في درفار يوم ٢ آب/أغسطس. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، استعضنا عن عمدة المدينة بزعيم آخر من الجالية الصربية؛ وفي الوقت نفسه استعضنا عن نائب عمدة المدينة الكرواتي الذي كان مصدر عرقلة للأعمال. واعترافا مني بأن مشكلة درفار تعكس ظروفا سياسية أكثر تعقيدا، فقد أقلت في اليوم نفسه وزير العدل في الكانتون وحذرت وزير الداخلية في الكانتون من أن أية تحركات جديدة لعرقلة عمليات العودة ستؤدي إلى إقالته أيضا.

٢٧ - وفي سانسكي موست، أوقف سلفي عمدة المدينة ألاجيش وهو من حزب العمل الديمقراطي عن العمل في ٢٠ تموز/يوليه، في انتظار نتائج تحقيق بتهمة الفساد. ولا تزال الحالة عصيبة، حيث يتعين على عمدة المدينة بالنيابة التعامل مع هيكل سلطة لم يسهم في وضعه ويكن الولاء لسلفه.

٢٨ - ولا تزال موستار في مأزق خطير. ذلك أن رفض الكروات والبوسنيين العمل معا على صعيد الكانتونات يقضي على أي إمكانية لوجود إدارة عاملة للمدينة تجسد الاختلال العام الذي يُلاحظ في هياكل الاتحاد.

٢٩ - على أن الكانتون ٦ يشهد تقدما في ملء مقاعد الوزراء الشاغرة بما فيها الوظائف الرئيسية لوزير الداخلية ونائبه، إضافة إلى نواب الوزراء في وزارات أخرى.

٣٠ - ومع بداية السنة الدراسية في أيلول/سبتمبر، عادت قضية التعليم لتتصدر الواجهة. فمع تزايد العائدين في الاتحاد، يتزايد عدد مجتمعات الأقليات المحلية التي تحتاج إلى توفير التعليم لأبنائها، الذين لا يمكنهم التردد على مدرسة محلية يديرها أشخاص من طائفة مقيمة أخرى. وهي قضية يتعرض لها جميع الطوائف المقيمة. وعديدة هي البلديات في الاتحاد التي يجب عليها معالجة هذه المشكلة، ولم تتوفق أي واحدة إلى معالجتها بنجاح. ونحن نعمل حاليا مع خبراء دوليين سعيا لحل هذه المشكلة على صعيد الاتحاد، غير أن ذلك ليس بالأمر الهين. فهناك مسائل عديدة هنا تتصل بالحق وبالهوية الثقافية، ومن غير المستصوب فرض حل قسري أو يتسم بالعجلة. وسنواصل في الوقت الحاضر دعم حق أطفال الأقليات الذين هم في سن التعلم في الالتحاق بالمدارس، ذلك أن الحق الأساسي في التعليم لا يمكنه أن ينتظر تسوية سياسية أوسع لهذه المسألة.

<u>جمهورية صربسكا</u>

٣١ - شهدت جمهورية صربسكا عددا من التطورات الهامة. فقد أعلن عن المرفق النهائي المتعلق ببريشكو في ١٨ آب/أغسطس؛ وكان هناك ضغط متزايد صادر عن التحالف من أجل توحيد البوسنة والهرسك ونشر الديمقراطية فيها وعلى تحالف "سلوغا" للمشاركة في حكومة جمهورية صربسكا؛ وألقي القبض على الجنرال، تاليش، رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية صربسكا بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة عندما كان يحضر مؤتمرا في فيينا؛ كما سعى رئيس جمهورية صربسكا المخلوع بوبلاش لحل الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، دون جدوى.

٣٢ - ورغم هذه الأحداث، وعدم استقرار الحالة السياسية عموما، ظلت جمهورية صربسكا هادئة أساسا. حيث أن حكومة تحالف "سلوغا" التي يتزعمها رئيس الوزراء دوديك والتي تعتبر اسميا حكومة انتقالية، تمارس السلطة كاملة وتحصل من المجتمع الدولي على دعم مالي كبير. وفي حين يظل نواب "سلوغا" في الجمعية البرلمانية لدولة البوسنة والهرسك يعارضون بناء مؤسسات الدولة بنفس القدر الذي يعارضه به زملاؤهم من الحزب الديمقراطي الصربي والحزب الراديكالي الصربي، فإن حكومة "سلوغا" اتخذت موقفا

يتسم بالفتور الذي لا ريب فيه تجاه نظام ميلوسوفيتش، مبتعدة بشكل واضح عن المفاهيم المتطرفة السابقة لـ "صربيا الكبرى".

٣٣ - وسعى رئيس جمهورية صربسكا السابق بوبلاسن في نهاية آب/أغسطس لحل الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، لكنه فشل. وتبين لبوبلاسن، وهو أحد زعماء الحزب الراديكالي الصربي، أن دعم حلفائه السابقين، الحزب الديمقراطي الصربي، بدأ يخبو بسرعة. وقد حـُمل بوبلاسن على التنازل تدريجيا حتى عن زخارف الحكم الرمزية - المكاتب وخطوط الهاتف والسيارات - وتتزايد عزلته وعزلة الحزب الراديكالي الصربي.

٣٤ - ولمح نائب الرئيس ساروفيتش، الذي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الصربي، إلى أنه على استعداد لتقلد منصب رئاسة جمهورية صربسكا. ولا أعتقد، والحال على ما هو عليه، أن ذلك سيخدم مصالح جمهورية صربسكا، أو الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك عامة. وسأظل أذكّر ساروفيتش والحزب الديمقراطي الصربي بأن الطريق لا تزال طويلة أمامهما حتى يمكنهما توقع الحصول على ثقة المجتمع الدولي ودعمه.

٣٥ - وفي غضون ذلك، وجهت بالاشتراك مع السفير روبرت باري ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رسائل إلى الحزب الراديكالي الصربي والحزب الصربي لجمهورية صربسكا (الحزب الصربي لكراينا وبوسافينا سابقا) مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وشددنا في تلك الرسائل على خطوات معينة يجب على الحزبين قطعها للحصول على التصديق الذي يخول لهما المشاركة في الانتخابات البلدية المزمع عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (وتركز تلك الخطوات على تغيير موظفي الحزب الذين وقعوا على طلب التسجيل للانتخابات). ورفض الحزبان قبول تلك النصيحة ولم يتمكنا من تنفيذ ذلك قبل الموعد النهائي المحدد له ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ وتلك النصيحة نتيجة لذلك، لن يسمح لهما بالاشتراك في الانتخابات البلدية المزمع عقدها في نيسان/أبريل. ووعد الحزبان بالطعن في هذا القرار "بوسائل سياسية" لم يفصحا عنها بعد.

<u>برتشكـــو</u>

٣٦ - عقب فترة مطولة من المشاورات بين القائم بالتحكيم والأحزاب المعنية، صدر المرفق المنقح للتحكيم النهائي لبرتشكو في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩. ويؤدي ذلك فعليا إلى إنهاء عملية التحكيم بشأن برتشكو التي بدأت عام ١٩٩٥. وولد التحكيم النهائي توقعات كبيرة داخل الحدود التي سترسم قريبا لمقاطعة برتشكو (المحايدة)، لا سيما داخل الاتحاد. وأرجأ القصف الجوي لمنظمة الحلف الأطلسي ليوغوسلافيا المجاورة خطط الإشراف على برتشكو الرامية إلى تنفيذ التحكيم النهائي لفترة زادت عن أربعة أشهر بسبب رفض صرب البوسنة التعاون خلال استمرار الحملة الجوية. غير أن من المشجع أنه يبدو، منذ منتصف فصل الصيف، أن هناك قبولا متزايدا للتحكيم لدى سكان المقاطعة البلدية من صرب البوسنة. وما زالت أحزاب صرب البوسنة تلتزم الحذر والتردد من جهتها في تقديم دعمها.

٣٧ - وبصفة عامة، ظل المناخ العام في برتشكو هادئا. ويبدو السكان أكثر تفاؤلا الآن وقد انتهت عملية التحكيم، وإن كانوا متخوفين لأسباب يسهل فهمها.

٣٨ - ولكن، مثلما هو الشأن في البوسنة والهرسك، يظل استمرار برنامج العودة في كلا الاتجاهين حيويا للنجاح في تنفيذ قرار التحكيم واستقرار المقاطعة مستقبلا. فالضغط يتعاظم لدى السكان السابقين من غير الصرب، لا سيما لدى البوسنيين، الذين يرغبون في وضع نهاية فورية للسنوات الطويلة التي قضوها خارج ديارهم الأصلية في برتشكو.

٣٩ - ويركز مكتب الممثل السامي في الفترة الراهنة على إعداد وإصدار النظام الأساسي للمقاطعة وخطة للتنفيذ قبل الإعلان الرسمي لمقاطعة برتشكو التابعة للبوسنة والهرسك، المنتظر خلال الأشهر القليلة القادمة.

المسائل القانونية

٤٠ - اتفاق العلاقات الخاصة بين كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك: استكملت الموافقة البرلمانية على صعيد الاتحاد على اتفاق العلاقات الخاصة بين كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك عندما اعتمد مجلس الشعب هذا الاتفاق في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩. وأحرز تقدم كبير في قيام الطرفين بإعداد المرفقات. واعتمد مجلس نواب الاتحاد مرفقين اثنين من المرفقات في دورته المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وهما المرفق المتعلق بتنفيذ التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم العالي؛ والمرفق المتعلق بالتعاون في القطاع السياحي. وتلزم بعد هذا الحصول على موافقة مجلس الشعب وتصديق رئيس اتحاد البوسنة والهرسك قبل أن يدخل هذان المرفقان حيز النفاذ.

٤١ - قانون الهجرة واللجوء: اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك مشروع قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالهجرة واللجوء وهو الآن معروض على مجلس نواب البوسنة والهرسك. ويتابع مكتب الممثل السامي العملية البرلمانية عن كثب بغية ضمان اتساق مشروع القانون المعروض مع متطلبات مجلس أوروبا.

٤٢ - لجنة التعاون القانوني بين الكيانين: عين كل من اتحاد البوسنة والهرسك ورئاسة البوسنة والهرسك في الوقت الراهن أعضاءهما في اللجنة. ومن أجل استئناف العمل الهام الذي تقوم به هذه اللجنة، يستمر مكتب الممثل السامي في السعي لإعادة تعيين الممثلين السابقين لجمهورية صربسكا حتى تسوى المشكلة المعلقة المتصلة برئاسة جمهورية صربسكا.

٤٣ - قانون العفو: أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في دورتها المعقودة في ٢٣ شباط/ فبراير قانونا لإدخال تعديلات على قانون العفو لعام ١٩٩٦ لجعله متوائما مع قانون العفو الاتحادي، ومتفقا مع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. غير أن نيقولا بوبلاسن، رئيس جمهورية صربسكا

في ذلك الوقت، رفض ذلك التدبير. ثم أعيد اعتماده بعد ذلك في دورة الجمعية المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، ودخل حيز النفاذ في ٢٣ تموز/يوليه.

٤٤ - الجنسية: أحرز تقدم في تنفيذ قانون البوسنة والهرسك للجنسية عندما عقدت "لجنة استعراض مركز الأشخاص الذين تم تجنسهم بعد ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وقبل بدء نفاذ دستور البوسنة والهرسك" اجتماعها الأول في سراييفو في ٢١ أيلول/سبتمبر. وكان جميع الأعضاء حاضرين، بمن في ذلك ستة أعضاء وطنيين وثلاثة أعضاء دوليين. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع التالي في ٢ و ٣ كانون الأول/ ديسمبر. ومن المتوقع أن تستعرض اللجنة مركز الأشخاص الذين منحوا الجنسية أثناء الحرب، وربما تسحب الجنسية في الحالات الملائمة إلا إذا كان الشخص المتأثر بذلك سيصبح عديم الجنسية. ولم يعتمد بعد مشروع قانون الجنسية الاتحادي من برلمان الاتحاد. وبعد تدخل من مكتب الممثل السامي، تقرر طرح مشروع القانون للمناقشة في الحكومة الاتحادية ولكن لم يسفر ذلك عن أية نتيجة حتى الآن. وهذه مسألة عاجلة حيث أن المواطنين السابقين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية المقيمين في البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩٧ سيحق لهم التقدم لطلب جنسية البوسنة والهرسك بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وحسب ذلك الجدول لن يكون من الممكن البت في طلبات الحصول على الجنسية المقدمة من أولئك الأشخاص عندما يصبحون مستحقين لطلبها ما لم يكن القانون قد اعتمد قبل ذلك الوقت. ويوجد نفس الشاغل في جمهورية صربسكا، رغم أنه من المنتظر اعتماد قانون الجنسية المقترح في القريب العاجل.

٤٥ - قانون الموارد الطبيعية: أشرت في بياني الأخير إلى أن قانون المياه الاتحادي والسياسة العامة بشأن المياه وإدارتها على المستوى الاتحادي لا تشكل أساسا مقبولا لمنع التلوث ونقص المياه. وتتطلب مسألة المياه، باعتبارها عنصرا أساسيا لوجود البشر، تعاونا من جانب السلطات المحلية لكفالة تمتع شعوب الاتحاد بإمدادات المياه النقية التي يعتمد عليها وأن تكون الإمدادات مأمونة واقتصادية. ورغم أن الفرصة قد سنحت للسلطات الاتحادية بما فيه الكفاية لتحقيق الإصلاح في هذا القطاع، لم ألاحظ للأسف سوى القليل من الالتزام الحقيقي بذلك. ومن ثم فإن أحد أهدافي الرئيسية للأجل القصير، هو ضمان تعاون السلطات الاتحادية بشأن هذه المسألة الهامة. وعلى النقيض من ذلك يمضي الإصلاح في قطاع المياه بجمهورية صربسكا قدما بطريقة مرضية نحو تحقيق معايير الاتحاد الأوروبي للامتثال. وبالنسبة لمورد رئيسي آخر من الموارد الطبيعية، انتهى مكتب الممثل السامي مؤخرا من إعداد مشروع قانون اتحادي للحراجة سيضمن استدامة ثروة الاتحاد الهامة من الأخشاب وتعزيز مقومات نجاحها من الناحية الاقتصادية. وما برحت أعول على الدعم المقدم من المجتمع الدولي لجهودنا من أجل اتخاذ خطوات عملية في مجال قانون البيئة والسياسة العامة المتعلقة بها.

٤٦ - إصلاح قانون الانتخابات: أصبح مشروع قانون الانتخابات للبوسنة والهرسك جاهزا تقريبا لتقديمه إلى البرلمان الوطني. وسأبذل ما في وسعي لدعم اعتماد البرلمان للقانون في أقرب وقت ممكن. والملامح الرئيسية للمشروع هي المسؤولية والشفافية والاعتدال في المجال السياسي. وهو يحافظ على حق اللاجئين والمشردين في التصويت للبلديات التي كانوا ينتمون إليها قبل الحرب. ويستتبع ذلك اتباع نظام القوائم

المفتوحة على جميع صعد الحكم من أجل النهوض بالمسؤولية في الحكم، وذلك بجعل الأفراد، بدلا من الهيكل الحزبي الضخم، مسؤولين أمام الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك فهو يتضمن نظام دوائر انتخابية متعددة الأعضاء لانتخاب برلمانات الدولة والكيانين، تربط جغرافيا بين المرشحين وناخبيهم. كما يقضي المشروع بنظام تصويت بديل بالنسبة لانتخاب أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك ولرئيس ونائب رئيس جمهورية صربسكا. والهدف من ذلك هو تشجيع الاعتدال، حيث يضطر هذا النظام المرشحين إلى الحصول على إجماع أوسع نطاقا على ترشيحهم. وأخيرا، يحد مشروع القانون من عدد المناصب العامة التي يمكن أن يشغلها شخص واحد، ويحد من الإنفاق على الحملات الانتخابية، ويبقي على حظر الدعاية السياسية المدفوعة الثمن. وسيكون بمقدورنا رؤية تأثير نظام القوائم المفتوحة على الصعيد المحلي في انتخابات المجالس البلدية التي ستجرى في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠. كما أن هدفنا الأبعد هو كفالة اعتماد القانون في وقت مناسب لاستخدامه في الانتخابات العامة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر من نفس السنة. وتمتع البوسنة والهرسك بهذه القدرة على إجراء انتخاباتها بنفسها طبقا لتشريعها المحلي هو خطوة ضرورية نحو الديمقراطية المعتمدة على الذات.

٤٧ - قانون العمل: أصبح قانون العمل الجديد في الاتحاد معدا لاعتماد البرلمان الاتحادي له. وقد أعرب مكتب الممثل السامي وممثلو المجتمع الدولي عن دواعي قلق بالغ بشأن بعض التعديلات التي قد يقترح إدخالها على مشروع القانون الأصلي والتي يمكن أن تلقي عبئا خطيرا على اقتصاد البوسنة والهرسك الناشئ. ومما يتصل بهذا الموضوع، سيقدم مكتب الممثل السامي إلى السلطات الحكومية خلال الشهور القادمة، بالتعاون الوثيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المعونة لإعادة بناء بولندا وهنغاريا، مشروع قانون للبوسنة والهرسك متعلقا بالخدمة المدنية.

٤٨ - المخدرات: بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، سيقدم مكتب الممثل السامي إلى السلطات المختصة في البوسنة والهرسك مشروع تشريع بشأن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث الرئيسية المتعلقة بالمخدرات.

٤٩ - الحكم الذاتي المحلي: لم يعتمد كانتون سراييفو بعد قانونا متعلقا بمدينة سراييفو، وذلك معناه أن عاصمة البوسنة والهرسك والاتحاد لا وجود لها بعد كمدينة بموجب دستور الاتحاد، وهو الوضع الذي يستوجبه بروتوكول سراييفو الذي وقعته في آذار/ مارس ١٩٩٧ الأطراف السياسية الرئيسية في الاتحاد وقد حث مكتب الممثل السامي كانتون سراييفو على إيلاء أولوية عليا لاعتماد هذا القانون.

٥٠ - المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك: عقدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك دورتين منذ تقديم تقريري الأخير، إحداهما في ١٣ و ١٤ آب/أغسطس والأخرى في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقررت المحكمة في الدورة المعقودة في ١٣ و ١٤ آب/أغسطس عدم دستورية بعض أحكام القانون المتعلق بمجلس وزراء البوسنة والهرسك. وحددت المحكمة فترة ثلاثة أشهر يجب أن تعدل خلالها تلك الأحكام لكي تتفق مع دستور البوسنة والهرسك. وبتت المحكمة في دورتها المعقودة في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر في

قضايا بدأت إجراءاتها بطلب من أفراد. وفي اثنتين منها، وجدت المحكمة أن القرار الذي اتخذته محكمة الكيان انتهك أحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشارت المحكمة أثناء الدورتين إلى قضية أخرى لم يبت فيها تتعلق بعدم كفاية دستوري الكيانين فيما يتعلق بتصنيفهما للشعوب التي تتآلف منها البوسنة والهرسك. ومن المقرر أن تعقد الدورة القادمة للمحكمة في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ومن المتوقع أن تضع المحكمة في تلك الدورة اقتراح ميزانيتها لعام ٢٠٠٠. ولا بد أن يقدم هذا الاقتراح إلى رئاسة البوسنة والهرسك وجمعيتها البرلمانية. وقد تحسنت الحالة المالية للمحكمة بعض الشيء منذ تقديم تقريري الأخير بسبب قيام مجلس وزراء البوسنة والهرسك بزيادة الاعتماد المخصص لها في الميزانية؛ غير أنه يلزم تحسين أكبر بكثير. فما زالت المحكمة مضطرة إلى الاعتماد على الدعم المالي من مكتب الممثل السامي وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المعونة. كما قدمت ألمانيا والسويد إلى المحكمة منحا كانت في حاجة شديدة إليها، وينتظر أن تقدم فرنسا منحة في المستقبل القريب. ومن المؤسف أن الصندوق الدولي للتبرعات الذي يستهدف تكميل ميزانية المحكمة حسب ما نص عليه إعلان مدريد لم يقدم له دعم كاف حتى الآن.

٥١ - خصخصة المساكن: ما زالت بعض قوانين الملكية في كلا الكيانين بحاجة إلى تعديلات تتعلق كلها بالمطالبة بملكية الشقق السكنية المملوكة اجتماعيا وإنفاذ القرارات المتعلقة بها. وينبغي وضع الصيغة النهائية لمشاريع القوانين اللازمة بحلول نهاية هذا العام.

٥٢ - التعويضات: ربما يعتمد قانون اتحاد البوسنة والهرسك المقترح للتعويضات في المستقبل العاجل. ويمر قانون إطاري للبوسنة والهرسك بشأن التعويضات بعملية الصياغة حاليا.

٥٣ - مراكز التدريب القضائي: قدم خبراء من مجلس أوروبا تعليقاتهم على مشروع قانون للكيانين بشأن مراكز التدريب القضائي. وبعد إدماج هذه التعليقات، سيمر مشروع القانون بالعملية التشريعية. ونتوقع أن تنشأ المراكز ذاتها مع نهاية عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، ينبغي صياغة مذكرة تفاهم بشأن إنشاء المجلس الإشرافي على صعيد الدولة.

٥٤ - تكوين الجمعيات والمؤسسات: تم إعداد مجموعة منسقة من قوانين الدولة والكيانين بواسطة فريق عامل يضم خبراء من مكتب الممثل السامي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والإطار التشريعي للتثقيف وبناء الوعي/التواصل، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمركز الدولي لقوانين المنظمات التي لا تستهدف الربح. وقد اتفق الفريق العامل على مجموعة القوانين وهي قيد المناقشة مع الوزارات المعنية في اتحاد البوسنة والهرسك وفي الكيانين.

٥٥ - مؤسسات البوسنة والهرسك: أصدر مكتب الممثل السامي في حزيران/يونيه ١٩٩٩ فتوى قانونية استشارية بشأن المركز القانوني السليم لأكثر من عشرين هيئة حكومية وشبه حكومية كانت موجودة خلال الفترة السابقة لاتفاق دايتون. وتتضمن الفتوى نهجا مقترحة لتحديث التشريع الذي يمنح هذه الهيئات

ما يلزمها من سلطات حيثما تدعو الحاجة، وإعادة تأسيسها كمؤسسات للبوسنة والهرسك، أو مؤسسات لأحد الكيانين أو كليهما، أو كوكالات غير حكومية، حسب الاقتضاء. وقد عقد مجلس الوزراء، بالاشتراك مع مكتب الممثل السامي، فريقا عاملا ليتولى تنفيذ هذه التدابير في سياق خطة عمله التشريعية للسنة القادمة وما بعدها. وتتراوح المؤسسات المتأثرة بذلك بين معهد الصحة العامة والغرفة التجارية، وتشمل على سبيل المثال، مكتب التوظيف، واللجنة الأوليمبية، ورابطة نقابات العمال، ومكتب المدعي العام، ومعهد الإحصاء. وإنني أولي أولوية قصوى لنجاح هذا المشروع، لأنه يمس الكثير من الأعمال الحكومية الأساسية.

٥٦ - قضاء دولة البوسنة والهرسك: يقوم مكتب الممثل السامي، بالاشتراك مع لجنة فينيسيا، بوضع تشريع لإنشاء محكمة على صعيد البوسنة والهرسك ستكون مختصة بمجالات محددة تتصل بالوظائف التي يؤديها الجهاز الحكومي للدولة. وستشمل هذه المجالات بداية القضايا الإجرامية التي اتخذت بصددها الإجراءات القانونية بموجب قوانين الدولة، وبعض المسائل المدنية، فضلا عن المراجعة القضائية للإجراءات الإدارية للدولة، بما في ذلك المنازعات الانتخابية. كما سينشئ التشريع الهيئات اللازمة التابعة للمحكمة، مثل مكتب المدعي العام.

٥٧ - قضاء موستار: أحرز تقدم في إقامة نظام قضائي موحد في كانتون موستار. وبصفة خاصة، تم حل المحكمة العليا ومكتب المدعي العام في كل من جمهورية هرسك - البوسنة الكرواتية السابقة وجمهورية البوسنة والهرسك السابقة، وأنشئ رسميا في ٢٣ تموز/يوليه محكمة كانتونية موحدة ومكتبا للمدعي العام للكانتون. ويؤيد مكتب الممثل السامي بشدة الإعمال التام لهذه المؤسسات الكانتونية الموحدة.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٨ - لمحة عامة: ازداد عدد زيارات تقدير العودة. كما ازدادت حالات العودة ويلاحظ أنها شملت أول حالات للعودة إلى المقاطعات البلدية المتشددة في شرق جمهورية صربسكا مثل بالي. ورغم أن معظم حالات العودة قد تمت دون وقوع حوادث، وقعت بعض الحوادث المتصلة بالعودة في عدد من المناطق عبر البلد. ففي درفار (في الاتحاد)، أصدر وزير داخلية الكانتون رقم ١٠ تعليمات إلى جميع مراكز الشرطة لطرد جميع العائدين الذين لا يحملون بطاقات هوية. وأعقب ذلك وقوع عدد من حوادث العنف. ووقعت حوادث في غاتشكو وكولا في جنوب شرقي جمهورية صربسكا في أيلول/سبتمبر. وفي تموز/يوليه، أجرى برنامج تقييم النظام القضائي فحصا لمكتب المدعي العام لبلدية ليفنو، الذي يغطي درفار، وخلص إلى أن نظام العدالة الجنائية لم يطبق بصفة مستمرة المبادئ القضائية الأساسية في القضايا المتعلقة بالأقليات وغيرها من القضايا. وفي الوقت نفسه، أقيل وزير العدل في الكانتون ١٠ من منصبه.

٥٩ - سيادة القانون وإصلاح القضاء: أكمل الفريقان العاملان المسؤولان عن اقتراح مشاريع القوانين في الكيانين جهودهما لإعداد قوانين تهدف إلى إقامة سلطة قضائية مستقلة. وبينما يسرني التقدم المحرز، أتطلع إلى أن يتم إصدار تلك القوانين في المستقبل القريب. وسيتركز اهتمام مكتب الممثل السامي، الذي

نسق وقاد اشتراك المجتمع الدولي في وضع هذه القوانين، على كفالة بدء سريانهـا وتنفيذهـا بأسـرع ما يمكن.

٦٠ - وقد حظي القانون الاتحادي لدائرة القضاء والادعاء بموافقة الحكومة وما زال ينتظر اتخاذ إجراء بشأنه في البرلمان. وفي جمهورية صربسكا، يجري استعراض قانون المحاكم ودائرة المحاكم من جانب خبراء من مجلس أوروبا. وعند اتمام هذا الاستعراض على النحو الواجب، سيحال القانون إلى الحكومة لكي تقدمه إلى الجمعية الوطنية. وسيعالج كل من هذه القوانين المسائل الحرجة المتعلقة باستقلال القضـاء، بما في ذلك النص على منح مرتبات كافية إلى جانب معايير وإجراءات إعفاء القضاة من مناصبهم.

٦١ - كما يسرني أن أفيد بأن الاستراتيجية الشاملة للإصلاح القضائي التي دعت إليها وثيقة مدريد قد أكملت. وقد عرضت على الهيئة التوجيهية في تموز/يوليه. وهذه الوثيقة التي هي بمثابة "خريطة الطريق" للجهود التي سيبذلها المجتمع الدولي في المستقبل في مجال الإصلاح القضائي ستكون انعكاسا للعملية الدينامية للنهوض بسيادة القانون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

٦٢ - في آب/أغسطس، دخلت حيز النفاذ القوانين المفروضة من قبل سلفي بخصوص التحقيق في الجرائم الجسيمة وملاحقة المتهمين فيها في الاتحاد، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد عززت هذه القوانين سلطة المدعي العام الاتحادي في ملاحقة المتهمين في الجرائم التي ترتكب على صعيد الاتحاد وكذلك، في القضايا الملائمة، إدارة الادعاء وتولى الملاحقة القضائية في محاكم الكانتونات. وتنشئ التشريعات أيضا اختصاصا من الدرجة الأولى على صعيد الاتحاد للمحاكمة على الجرائم المرتكبة على هذا الصعيد. ويركز مكتب الممثل السامي حاليا على الحاجة إلى التنفيذ السريع لهذه القوانين، ويقود عملية الجمع بين الأحزاب المشتركة في الحكومة التي يكون تعاونها أساسيا لتحقيق هذا الهدف. ويوشك استعراض مجلس أوروبا لتنقيحات المرحلة الأولى التي ستدخل على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لجمهورية صربسكا على الانتهاء. وستقدم النسخة المنقحة إلى الحكومة لعرضها على الجمعية الوطنية لدى انتهاء المجتمع الدولي من النظر في هذه التعليقات.

٦٣ - ويواصل مكتب الممثل الخاص الاضطلاع بدوره في تنسيق مختلف جهود المجتمع الدولي لإنشاء وإدارة برامج تدريبية للمدعين العامين والقضاة كوسيلة لتوسيع نطاق عمليات التطوير في مجال الإصلاح القضائي والقانوني. وتواصل مجموعة من الوكالات المنفذة المختلفة دورها في هذا الجزء من مشاريع الإصلاح القضائي. وما فتئ مجلس أوروبا يركز على تدريب طلاب القانون وأصحاب المهن القانونية في المسائل المتعلقة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المدعي العام السويدي وضع برنامج تدريبي ينتظر أن يركز على المهارات الأساسية للمدعين العامين. وواصلت وزارة العدل التابعة للولايات المتحدة ونقابة المحامين الأمريكية/المبادرة المتعلقة بقوانين وسط وشرق أوروبا خطتها التدريبية الممتدة لفترة عام للقضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة والمحامين. ويبدأ حاليا تنفيذ برامج مماثلة كان قد شرع فيها في جمهورية صربسكا ولكن علقت إبان الربيع.

٦٤ - تساعد إدارة حقوق الإنسان/سيادة القانون التابعة لمكتب الممثل السامي، بشكل فعلي مبعوثي الخاص وموظفيه في بريتشكو في عملهم الرامي إلى تنفيذ تحكيم بريتشكو، لا سيما ما يتعلق بحقوق الإنسان والأجهزة القضائية للمقاطعات. وعلى نحو مماثل، تساعد هذه الإدارة الجهود المبذولة لإصلاح النظام القضائي لكانتون الهرسك - نيريتفا والمنطقة الوسطى لمدينة موستار للقضاء على الهياكل الموازية داخل هذا الجزء المضطرب من الاتحاد. ويركز مكتب الممثل السامي بصفة خاصة على تقديم المساعدة في تنفيذ القانون المفروض على محاكم كانتون الهرسك - نيريتفا والقانون المفروض على المنطقة الوسطى لمدينة موستار. ونأمل أن يتواصل الزخم الحالي للإصلاح.

٦٥ - محاكمات جرائم الحرب في المحاكم المحلية: تجري إعادة محاكمة إبراهيم ديدوفيتش أمام محكمة كانتون سراييفو. وقد أدلى عدة شهود جدد بشهاداتهم بطلب من المتهم غير أن الادعاء أتى بأدلة جديدة وشهود جدد، ويسعى حاليا إلى تعديل التهم بحيث يضاف إليها الاغتصاب. ويعتبر هذا التطور مفاجئا نظرا لأن التهم قد عدلت ثلاث مرات في القضية الأولية. ولا يزال المتهم محتجزا منذ أيار/ مايو ١٩٩٧. وفي الوقت ذاته يتوقف النظر في القضية حاليا على طلب قدمه المتهم إلى السلطات الكرواتية للسماح لعدد من الشهود، الذين لا يرغبون في الحضور إلى سراييفو مخافة إلقاء القبض عليهم، بالإدلاء بشهاداتهم أمام محكمة كرواتية. وليس من الواضح ما إذا كان ذلك سيتحقق ومتى سيحدث ذلك.

٦٦ - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا: في الفترة الممتدة من ١٥ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/اكتوبر، ألقي القبض على ثلاثة من الصرب ونقلوا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وهم: رادوسلاف بيرديانين، الذي ألقي عليه القبض في ٦ تموز/يوليه في بانيا لوكا؛ ورادومير كوفاك، الذي قبض عليه في ٢ آب/أغسطس في فوكا؛ والجنرال مومير تاليتش، الذي ألقي عليه القبض في ٢٥ آب/أغسطس في فيينا. ورغم أن هذه الاعتقالات قد أثارت احتجاجات كلامية من سياسيين مختلفين، فإنها لم تسفر عن اعتداءات على الموظفين الدوليين كما وقع بعد المحاولة التي جرت في ٩ كانون الثاني/ يناير لإلقاء القبض في فوكا على أحد الأشخاص الذين صدرت بشأنهم لائحة اتهام بخصوص جرائم حرب قتل على أثرها رميا بالرصاص من قبل قوة تثبيت الاستقرار، ثم جرت اعتداءات في وقت لاحق على مركز الفرقة العاملة للشرطة الدولية. ويواصل مكتب الممثل السامي تقديم المساعدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا متى أمكن ذلك.

٦٧ - الأشخاص المفقودون وعمليات استخراج الجثث: علقت أنشطة الفريق العامل المعني بالمفقودين الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال الثلاثة أشهر الماضية، غير أن اللجنة تواصل تقديم حالات إلى السلطات المحلية على نحو ثنائي. وفي إطار العملية المشتركة لاستخراج الجثث، التي يقوم مكتب الممثل السامي بتنسيقها، عملت الأفرقة المحلية الثلاثة بـ ٤٢٠ موقعا حتى الآن خلال هذا العام، واستخرجت ٣٠٠ ١ جثة. وقد زادت بدرجة كبيرة الوتيرة التي يجري بها التعرف على ضحايا مجزرة سريبرينيتشا. ولدى منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان ومشروع بودرينيي للتعرف على الضحايا خطط دخلت بالفعل حيز النفاذ لزيادة كفاءة عملية التعرف على الضحايا بدرجة أكبر.

٦٨ - مؤسسات حقوق الإنسان: منذ تقريري الأخير، طرأ تحسن على تنفيذ قرارات غرفة حقوق الإنسان، وتوصيات أمين المظالم، وقرارات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية. وتم، بصفة خاصة، سن تشريع عقب الوصول إلى اتفاق بين حكومة الاتحاد ومكتب الممثل السامي بشأن الشقق العسكرية. ففي هذه الحالات، تم بناء على بعض التشريعات إلغاء عقود الأفراد الذين كانوا قد اشتروا شقتهم قبل الحرب دون أي شكل من أشكال التعويض. وبعد صدور مئات القرارات من الغرفة ومن أمين المظالم، اتفق الاتحاد ومكتبي على تغيير بعض التشريعات في الاتحاد للقضاء على ما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تم تقديم مشاريع تشريعات لكل واحدة من هيئات أمانة المظالم إلى الحكومات المعنية، وهي في انتظار اعتمادها في كل من البرلمانات الثلاثة.

٦٩ - وقد بدأ أخيرا التحقيق الجنائي الدقيق والمحايد الذي طلبه مجلس الأمن وأمين المظالم بالبوسنة والهرسك في الوقائع التي أحاطت بحادثة موستار التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد تولى التحقيق ضباط من الشرطة المحلية تحت إشراف الفرقة العاملة للشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وأحيل تقرير التحقيق إلى المدعي المحلي لاتخاذ الإجراءات اللازمة. غير أن إنشاء هيكل محكمة جديدة في الكانتون ٧ (موستار) يعمل على إبطاء المرحلة القضائية من التحقيق.

٧٠ - على أنه يتوقع وجود صعوبات في تنفيذ القرارات الأخيرة للمؤسسات، التي تتطلب إجلاء الشاغلين الحاليين للأماكن التي كانت مهجورة فيما سبق. وفي ستة من القرارات الثمانية للغرفة التي تقضي بدفع تعويض من الاتحاد، تم دفع مبالغ تعويض كبيرة نسبيا. وفي بقية الحالات صدرت أوامر بالدفع من رئيس الوزراء إلى وزير المالية. على أنه يقلقني بالغ القلق أن جمهورية صربسكا لم تدفع بعد تعويضات في القضايا الثلاث التي أمر فيها بالدفع. وعلاوة على ذلك، لم تمتثل جمهورية صربسكا لقرار غرفة حقوق الإنسان بتوفير جميع المعلومات المتاحة عن قضية الأب ماتانوفيتش التي تتعلق باختفاء قسيس وأسرته قرب نهاية الحرب. ثم إن جمهورية صربسكا لم تمتثل لقرار غرفة حقوق الإنسان في قضية الطائفة الإسلامية الذي يلزمها بأن تسمح بإقامة الأماكن المسورة وإصدار التصاريح لبناء المساجد في جمهورية صربسكا. وقد انتهت المهلة المخصصة للامتثال في هذه القضية.

٧١ - وما زال يشغلني نقص تمويل الدولة لمؤسسات المرفقين ٦ و ٧. ذلك أن الدولة لم تقبل بعد الطلبات التي قدمت إليها لزيادة التمويل. وقد اقترحت الدولة زيادة تصل إلى مستوى كاف للعام ٢٠٠٠، غير أن هذا الاقتراح لم يصبح قانونا بعد. وقد طرأ تحسن مستمر في التعاون بين ممثلي (وكلاء) الحكومة لدى مؤسسات حقوق الإنسان منذ آخر الفترة المشمولة بتقريري الأخير وإن كانت جمهورية صربسكا لم تقدم الدعم والتمويل اللازم لمكتب ممثلها.

٧٢ - وقد تم وضع مشاريع التشريعات المتصلة بتنفيذ قرارات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية. ووافق الكيانان الآن على التشريعات التي ينتظر اعتمادها في برلمان كل منهما.

٧٣ - المصتلكات: في ١ تموز/يوليه، اتخذت قرارا بفرض بعض التعديلات على القانون الاتحادي المتعلق ببيع الشقق مع حقوق شغل هذه الشقق بغرض تنفيذ قرارات غرفة حقوق الإنسان بخصوص شقق الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق. وينبغي أن يعتمد هذا القرار من قِبَل برلمان الاتحاد في إطار الإجراءات التشريعية العادية في الوقت المناسب. وقد أجرى مكتبي مشاورات مستفيضة مع حكومتي الكيانين بخصوص ما تدعو إليه الحاجة من تغييرات في التشريعات الخاصة بالملكية التي من شأنها تيسير عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وأتوقع، بالإضافة إلى هذه التغييرات التشريعية التي تدعو إليها الحاجة، من حكومتي الكيانين، لا سيما في جمهورية صربسكا، أن تواصلا تعزيز الإطار القانوني والإداري للعودة، كما أن من الممكن أن يتدخل مكتبي مرة أخرى عند الاقتضاء.

٧٤ - وتعد درجة التنفيذ الفعلي لقانون الملكية أكبر بكثير في معظم أنحاء الاتحاد منها في جمهورية صربسكا. غير أن اتخاذ قرارات بشأن المطالبات المتعلقة بالملكية قد توقف، ربما باستثناء كانتون سراييفو، والسلطات المحلية عازفة عن تنفيذ عمليات إجلاء قسرية حسبما يقتضيه القانون. وفي جمهورية صربسكا، لا يجري اتخاذ الإجراءات المتصلة بمطالبات الملكية في الوقت المناسب، وعادة ما لا يستطيع أصحاب المطالبات الذين تم تأكيد حقوق ملكيتهم تنفيذ حيازتهم لممتلكاتهم. وأتوقع من الكيانين تخصيص موارد أكبر بكثير وإبداء الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون الملكية خلال خريف عام ١٩٩٩.

٧٥ - التعليم: أشعر بتفاؤل حذر لأن تنفيذ المرحلة الأولى من مراجعة الكتب الدراسية، التي ستحذف جميع المواد المعترض عليها من تلك الكتب، سوف تستكمل بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، طبقا لاتفاق ٢٠ أيلول/سبتمبر. ولم يتم الامتثال للعديد من المهل السابقة خلال شهر أيلول/سبتمبر. وستنظم الآن عمليات تحقيق في المدارس الابتدائية والثانوية حتى نهاية العام في جميع أنحاء البلد من أجل التأكد من مستوى الامتثال لاتفاق إعادة النظر في الكتب الدراسية. وقد عطلت السلطات هذه العملية لمدة سنة كاملة، وينبغي اعتبار المرحلة الأولى من المراجعة مرحلة مؤقتة في عملية إعداد الكتب الدراسية المستوفية للمعايير الأوروبية المقبولة. ويعد تنفيذ هذا الاتفاق شرطا لانضمام البوسنة والهرسك لعضوية مجلس أوروبا، وإحراز تقدم كبير في القضاء على التمييز والنظام التعليمي.

٧٦ - ويواصل مكتبي دعم أعمال اليونسكو ومجلس أوروبا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها من الهيئات فيما تبذله من جهود دؤوبة لإصلاح نظام التعليم على جميع الصعد من خلال برامج تتناول إصلاح البرامج الدراسية، والمعايير التعليمية، ومسائل الإدارة والتمويل، وبناء القدرات في التعليم العالي، وإعداد المعلمين في مجالات حقوق الإنسان والتربية الوطنية والقيادة السياسية والإدارة العامة والتعليم المتصل بالقوانين التجارية.

٧٧ - وشرع مكتبي أيضا في تنظيم سلسلة من الموائد المستديرة بشأن مسألة البرنامج الدراسي المشترك/الإطاري/المنسق لا يدعى إليها ممثلون عن الأحزاب السياسية فحسب، بل أيضا ممثلون عن

منظمات من المجتمع المدني مثل نقابات العمال، ورابطات المعلمين، ورابطات الآباء والمعلمين، ومجالس الطلاب، ومنظمات الشباب، والهيئات الدينية، والمنظمات غير الحكومية. ويتمثل هدف هذه الاجتماعات في إظهار أن مواطني البوسنة والهرسك يدعمون إصلاح التعليم من أجل كفالة مستقبل أفضل لأبنائهم. وقد أسفرت أولى هذه الموائد المستديرة عن توافق واسع النطاق للآراء بشأن الحاجة الماسة لوضع برنامج دراسي إطاري، وهو أمر يقابل في هذه المرحلة بالرفض القاطع من لدن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي والحزب الديمقراطي الصربي.

٧٨ - المجتمع المدني: يتواصل بذل الجهود لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية في زيادة نشاطها السياسي. ولا تفتأ هذه المنظمات تثبت استعدادها ومقدرتها كشريكة في مجال دعم عودة اللاجئين والمشردين، إذ أنها بمبادرة خاصة منها، تضطلع حاليا بجهود متزايدة الطموح، على الرغم من أنها لا تزال بصورة عامة تحتاج إلى مساعدات دولية ضخمة. وساهمت بعض المنظمات غير الحكومية في العملية التي قادتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بتثقيف المواطنين في مجال النظم الانتخابية وجمع ما قدموه من معطيات بالنسبة لقانون الانتخابات الجديد. وبعد استلام تعليقات فنية من مجلس أوروبا والمركز الدولي لقوانين المنظمات التي لا تستهدف الربح، وضع مكتب الممثل السامي اللمسات الأخيرة لما بذله من جهود كيما يقدم إلى المشرعين في كلا الكيانين فضلا عن المسؤولين على مستوى الدولة، مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات. وأدرجت فيه التعليقات الفنية التي وردت من مجلس أوروبا والمركز الدولي لقوانين المنظمات التي لا تستهدف الربح. وبموازاة ذلك، قام فريق عامل مخصص، ضم ممثلين للمنظمات غير الحكومية المحلية ووزارة العدل في جمهورية صربسكا بمناقشة مشروع قانون في المجال نفسه ووضعه في صيغته النهائية، وبالتالي تولي المسؤولية في هذا الشأن وتبناه. ويضطلع مكتب الممثل السامي بتنسيق هاتين العمليتين.

٧٩ - القضايا المتعلقة بنوع الجنس: وقعت النساء في جميع أنحاء جنوب شرقي أوروبا التماسا طالبن فيه بإعطاء النساء دورا متساويا وفعالا في وضع ميثاق الاستقرار الذي قدم في سراييفو في تموز/يوليه، وتنفيذه. وأدرج في الالتماس عدد من المشاكل المشتركة التي تواجه النساء في المنطقة برمتها، والتي تشمل تمثيل النساء الناقص في عملية صنع القرار (٧ في المائة في البرلمانات) فضلا عن انتشار الفقر والبطالة بين النساء، مما يُطلق العنان لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان مثل الاتجار بالنساء. وطالب الالتماس بمعالجة عاجلة لهذه المسائل بما في ذلك كفالة أن تصبح النساء شريكات على قدم المساواة على جميع صعد وضع ميثاق الاستقرار وتنفيذه. وأعرب المنسق الخاص التابع للاتحاد الأوروبي والمعني بميثاق الاستقرار عن تأييده للمطالب.

٨٠ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، أصدر مفوض الفرقة العاملة للشرطة الدولية توجيها مؤقتا لمعالجة الآليات غير الملائمة التي تعتمدها الشرطة في حملاتها ضد الأماكن التي يشتبه في إدارتها لأعمال الدعارة، ولوقف عمليات الترحيل غير القانوني التي تنفذها السلطات المحلية ضد الأشخاص المتاجر بهم. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، عقد مكتب الممثل السامي وفريق تنسيق القضايا المتعلقة بنوع الجنس اجتماعا مع ممثلين من

وزارتي الداخلية في كلا الكيانين، ومن وزارة العدل الاتحادية وممثلين عن وزارة الاتصالات في البوسنة والهرسك. وكان الغرض هو المعالجة الشاملة للاتجار بالأشخاص، وزيادة مسؤولية الحكومة وتحديد آليات الدعم من جانب المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، اتفق على قائمة مفصلة بمسؤوليات السلطات الحكومية ومهامها، تتضمن اتفاقا على مسائل معينة مثل ضرورة قيام جميع المؤسسات السياسية في البوسنة والهرسك بمكافحة الجريمة المنظمة، وضرورة حماية ضحايا البغاء القسري، وتحسين الحالة وذلك عن طريق سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة.

٨١ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية: ما زال يساور مكتب الممثل السامي شديد القلق إزاء استمرار انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تتبدى عادة في شكل ممارسات تتسم بالتمييز. وغالبا ما ترتكب هذه الانتهاكات على أساس عرقي وسياسي كما أنها كثيرا ما تستهدف العائدين.

٨٢ - وما زال العائق الرئيسي الذي يحول دون حل مشكلة التمييز في العمل يتمثل في ضعف سيادة القانون، أي عدم تطبيق القانون أو إساءة تطبيقه، وعجز وسائل الانتصاف الإدارية والقانونية التي إما يتعذر بلوغها، أو تكون غير فعالة، أو خاضعة للضغط السياسي. كما أن الأوضاع الاقتصادية تؤدي إلى تغطية التجاوزات وإلى الإفلات من العقاب. ومع ذلك، اتخذت خطوات هامة قليلة. وفي تموز/يوليه، سجلت غرفة حقوق الإنسان سابقة بإصدارها قرارها الأول على الإطلاق المتعلق بالتمييز في العمل (زاهيروفيتش ضد البوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك). وعلى الصعيد التشريعي، ثمة جانب إيجابي لقانون العمل الاتحادي الجديد، الذي اعتمد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ألا وهو الحكم الذي يتضمنه بشأن مناهضة التمييز والذي يتسم بشمول واسع المدى. ولكن من الواضح أنه لا يكفي بحد ذاته ولا بد من تكملته وتعزيزه باتخاذ تدابير شتى.

٨٣ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمعوقين، قامت منظمة أوكسفورد للإغاثة من الجوع، بإيعاز من فريق التنسيق المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بتنظيم اجتماع في حزيران/يونيه، تناول مسألة تعزيز حقوق الإنسان للمعوقين وحمايتها. وما عجل باتخاذ هذه المبادرة هو قرب اعتماد القانون المتعلق بالحقوق الأساسية لضحايا الحرب المدنيين والأسر التي تضم أطفالا، الذي يميز ما بين مختلف فئات المعوقين، إذ يمنح المعوقين بسبب الحرب الأولوية على المعوقين لأسباب أخرى. ومنذئذ، رأى تحالف لجمعيات المعوقين النور - وهو تحالف البوسنة والهرسك لتكافؤ الفرص للمعوقين - ويعقد اجتماعات شهرية بغية وضع استراتيجية منسقة على أسس راسخة من أجل تكوين جماعات ضغط أكثر فعالية.

الإصلاح الاقتصادي والتعمير

٨٤ - نقاط العبور الحدودية: في ٦ آب/أغسطس، فتحت نقطة العبور في برغات - ايفانيتشا (قرب دوبروفنيك) كنقطة عبور للحدود الدولية بين البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا من الفئة الثانية. وهي تفتح شريانا هاما للمواصلات لازما للازدهار الاقتصادي في المنطقة ويمكن أيضا أن تستعاد الروابط الوثيقة التي كانت موجودة سابقا في قطاعات الطاقة والزراعة والسياحة. وبغية تلبية الطلب الشديد على المرور

عبر نهر سافا، افتتح في ١٢ آب/أغسطس جسر عائم مؤقت عند غراديسكا ريثما يعاد تشييد الجسر الثابت. ومن المقرر أن ينجز هذا الجسر الذي يعاد تشييده بحلول نهاية هذا العام.

٨٥ - المعاهدة الحدودية: في ٣٠ تموز/يوليه، وقع الرئيس عزت بيغوفيتش بالنيابة عن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، والرئيس توديمان معاهدة حدود الدولة بين البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، التي تحدد خط الحدود المشتركة بين البلدين الذي تربو طوله على ١ ٠٠٠ كيلومتر. وشكلت هذه المسألة حدثا هاما وتاريخيا في تنمية العلاقات المتبادلة الإيجابية بين البوسنة والهرسك وكرواتيا. وتشتمل الأنشطة التي ستنفذها في المستقبل اللجنة الدبلوماسية للحدود بين الدولتين على وضع اتفاق بشأن نظام المنطقة الحدودية، يتوقع أن يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لأهالي البلدين المقيمين على مسافة قريبة جدا من الحدود.

٨٦ - الجوانب النقدية: ما زال استخدام المارك القابل للتحويل ينتشر ويتعمق في البوسنة والهرسك. ففي الهرسك، وهي منطقة واجه فيها المارك القابل للتحويل مقاومة شديدة، يقدر استخدام العملة على النحو التالي: يستخدم المارك القابل للتحويل - بنسبة ٣٥ في المائة، والمارك الألماني - بنسبة ٥٠ في المائة، والكونا - بنسبة ١٢ إلى ١٥ في المائة. وقبل أشهر قليلة مضت، بلغت نسبة استخدام المارك القابل للتحويل زهاء ١٠ إلى ١٥ في المائة. وفي جمهورية صربسكا، تقدر نسبة استخدام المارك القابل للتحويل بما يربو على ٧٠ في المائة والدينار اليوغوسلافي بأقل من ٣٠ في المائة. وتواصل أصول الاحتياطي الأجنبي الموجودة في مصرف البوسنة والهرسك المركزي الارتفاع بصورة تبعث على الارتياح. وبلغت الأصول من النقد الأجنبي في ٣١ تموز/يوليه ٣٩٨,٨ مليون مارك قابل للتحويل، بزيادة بنسبة ٣٩ في المائة عما كانت عليه في نهاية كانون الثاني/يناير حين بلغت ٢٨٧,٧ مليون مارك قابل للتحويل.

٨٧ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، بدأ مصرف "فولكس بانك" في سلوفينيا شراء المارك القابل للتحويل في فروعه المصرفية في سلوفينيا. وهذا يضيف سلوفينيا إلى مجموعة البلدان التي يمكن أن يتم فيها شراء المارك القابل للتحويل وبيعه. وتضم هذه المجموعة حاليا ألمانيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وكرواتيا، والنمسا وهنغاريا.

٨٨ - التطورات في مجال الجمارك: تشهد الحالة تحسنا. ففي ١٥ أيار/ مايو، امتثل اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا أخيرا لقانون البوسنة والهرسك للتعريفات الجمركية امتثالا تاما. وتقع سلطة النظر في التعريفات الجمركية في صلب مسؤولية الدولة. وقد اعتمدت الدولة القانون في شباط/فبراير ١٩٩٨، ولكنه لم يُنفذ إلا جزئيا نظرا لمعارضة الكيانين. كما ألغيت المعاملات التفضيلية في مجال الواردات من كرواتيا إلى الاتحاد ومن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى جمهورية صربسكا. ومنذ تطبيق قانون البوسنة والهرسك للتعريفات الجمركية، زادت عائدات الرسوم الجمركية في عام ١٩٩٩.

٨٩ - وينتقل التركيز في مجال الجمارك الآن نحو إنفاذ القانون. ويعمل مكتب المساعدة الجمركية والمالية، وهو برنامج تموله اللجنة الأوروبية، مع الدائرة الجمركية للاتحاد والدائرة الجمركية لجمهورية صربسكا من أجل إنشاء أقسام إنفاذ جمركية داخل كل دائرة. وشارك جميع الموظفين في التدريب الذي قدمه برنامج مكتب المساعدة الجمركية والمالية. كما قام هذا المكتب بتزويد الدوائر الجمركية بجميع ما يلزم من معدات لدعم أنشطة الإنفاذ. وأحرز نجاحا كبيرا في الكشف عن عمليات احتيال جمركية كبيرة في المنطقة. ويعتزم إدخال تشريعات إضافية وأكثر ملاءمة من أجل معالجة مسائل المخالفات الجمركية والجزاءات بشأنها.

٩٠ - وتتعاون الدوائر الجمركية في الكيانين عن كثب فيما تبذله من جهود للقضاء على الأنشطة الجمركية غير القانونية. ويقدم مكتب المساعدة الجمركية والمالية مساعدته إلى الكيانين لإقامة تعاون رسمي في مجال المسائل الجمركية مع السلطات الجمركية في البلدان الشريكة في التجارة مع البوسنة والهرسك، يستهدف إنقاص فرص الاحتيال الجمركي في المنطقة إلى حدها الأدنى.

٩١ - ويساعد مكتب المساعدة الجمركية والمالية السلطات الجمركية في الأخذ بأعمال مراجعة الحسابات الداخلية وتأمين سلامة الإدارة، المعدة خصيصا لتبين لمديري الجمارك - فضلا عن الحكومات - عدم وجود أي اختلاس للأموال أو أي فساد داخلي. ولا تتواجد السلطات الجمركية إلا في كل من نقاط العبور الحدودية الرسمية الثلاثين في البوسنة والهرسك، بينما توجد نقاط عبور غير رسمية عديدة لا وجود فيها لموظفي جمارك. وسيؤدي إنشاء دائرة لحدود الدولة إلى جانب المبادرات المتخذة في مجال إنفاذ القوانين الجمركية إلى تقليص فرص التهريب وغير ذلك من أشكال الجرائم الحدودية. وسيبدأ قريبا تشغيل خط هاتفي مباشر يعمل على مدار اليوم من أجل مكافحة المخالفات الجمركية.

٩٢ - الرصيد المتعدد الأطراف للمدفوعات ودعم الميزانية للبوسنة والهرسك: وافق مجلس مديري صندوق النقد الدولي على تمديد الترتيب الاحتياطي الراهن المتعلق بالبوسنة والهرسك. وفي ٢٨ حزيران/ يونيه، رفعت قيمة هذا الترتيب بمبلغ إضافي قدره ٢٣ مليون دولار لمساعدة البوسنة والهرسك في معالجة المضاعفات الاقتصادية التي تركتها أزمة كوسوفو. (لم تكن هذه المعلومات متاحة بالكامل لدى إعداد التقرير الفصلي الأخير). ودفع في حزيران/يونيه جزء تعادل قيمته ٢٩ مليون دولار. وستستعرض بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي هذا الترتيب في تشرين الأول/أكتوبر، وسيجري دفع جزء إضافي قيمته ٨,٨ ملايين دولار، وذلك رهنا بما إذا كان تقييم التقيد بأهداف الترتيب وشروطه يبعث على الرضا.

٩٣ - وأقر مجلس مديري البنك الدولي رصيدي مدفوعات لعمليات الدعم. وسيركز الائتمان الثاني للتكيف الهيكلي المالي العام البالغ ٧٢ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة على الإصلاحات المالية في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا وسيدفع في ثلاثة أجزاء. وسيركز الائتمان المتعلق بخصخصة المؤسسات والمصارف البالغ ٥٠ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة على دعم جهود الخصخصة في البلد وإصلاح القطاع المصرفي، وسيدفع في جزأين. ومن المتوقع أن يعلن في وقت قريب سريان الائتمان المتعلق

بتكييف القطاع المالي العام. وسيدفع الجزء الأول البالغ ٢٨ مليون دولار بُعيد ذلك بقليل. ويقتضي الائتمان المتعلق بخصخصة المؤسسات والمصارف إيجاد حل لمسائل هامة قليلة قبل إعلان نفاذه.

٩٤ - دعم الميزانية في جمهورية صربسكا: عقب الأثر الاقتصادي الضار الذي تركته أحداث كوسوفو على جمهورية صربسكا، والنداء لتقديم المساعدة الذي وجهه مكتب الممثل السامي أثناء انعقاد مؤتمر المانحين الخامس في أيار/مايو، قدمت حكومة الولايات المتحدة مبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم الميزانية من أجل دفع أجور العاملين في الهيئات الحكومية. ودفع جزء من هذه المساعدات (زهاء ٥ ملايين دولار) عن طريق مكتب الممثل السامي. وضمت الجهات المستفيدة وزارة التعليم (زهاء ٠٠٠ ١٨ دولار)، وهذا قطاع كبير من قطاعات حكومة جمهورية صربسكا. كما دفع جزء صغير من هذه الأموال لموظفي وزارة اللاجئين.

٩٥ - أداء الاقتصاد الكلي: أثنى مجلس مديري صندوق النقد الدولي على السلطات المحلية للتقدم الذي أحرز في عام ١٩٩٨ في أداء الاقتصاد الكلي، لا سيما إبقاء التضخم منخفضا. واعتبروا أن هذا النجاح نجم عن التقيد الصارم بقواعد المجلس المتعلقة بالنقد، مشفوعا باتباع سياسات مالية حصيفة. وشدد المديرون على أنه ينبغي للسلطات الإحجام عن الدخول في التزامات بنفقات جديدة تتجاوز تلك التي توخيت في ميزانيات عام ١٩٩٩ وأشاروا إلى أن المصاعب السياسية لا تزال تعوق تنفيذ السياسة العامة. وحثوا السلطات على تحسين عملية وضع الميزانية، وتعزيز الشفافية وإدراج "نفقات من خارج الميزانية" في الميزانية.

٩٦ - التركيز على الانتعاش المستدام: سوف تركِّز استراتيجية البنك الدولي لتقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك من أجل خصخصة المؤسسات والمصارف على الانتقال من التعمير في فترة ما بعد الحرب مباشرة إلى الإنعاش والنمو المستدامين. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية فيما يلي: '١' تعزيز مؤسسات الإدارة الاقتصادية الكلية؛ '٢' الشروع في اتخاذ تدابير الإصلاح الهيكلي، وخصوصا في مجال الخصخصة والإصلاحات المصرفية؛ و '٣' مواصلة التعمير العمراني للبلد. وسوف يعمل مرفق صادرات المنشآت التجارية (بتكلفة ١٢ مليون دولار) على تعزيز عملية إصلاح القطاع المالي بمعالجة العجز المزمن في الأموال لدى النظام المصرفي في البوسنة والهرسك ودعم المصارف ذات المركز الجيد. وسوف يشرع في إقامة وتعزيز الصلات بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية استنادا إلى تولي المصارف الأجنبية مسؤولية المخاطر الحقيقية، التي تعتبر عنصرا هاما لإدماج النظام المصرفي في البوسنة والهرسك في المنطقة. وهذا المشروع سوف يعتمد على الإصلاحات التي يجري تنفيذها حاليا ويعمل على تعزيزها، وخصوصا تلك الإصلاحات التي تحظى بالدعم في إطار توفير الائتمانات للتكيف في عملية خصخصة المنشآت والمصارف.

٩٧ - إصلاح المرافق العامة وتنفيذ المرفق ٩: قام سلفي يوم ٨ تموز/يوليه برئاسة اجتماع لجنة الشركات العامة. وحضر هذا الاجتماع رئيسا وزراء الكيانين ونائب رئيس وزراء الاتحاد (هم الآن أعضاء في اللجنة). وكان الهدف هو وضع جدول أعمال للخطوات المقبلة. وكان هناك اتفاق لتشكيل ثلاثة أفرقة عاملة. وقد

بدأ الفريق الأول في دراسة المشاكل المتصلة بتنشيط هيئة النقل (وخصوصا بشأن الطرق والموانئ) ويقوم الفريقان الآخران بدراسة استصواب إنشاء هيئة عامة للبريد وبث وسائط الإعلام.

٩٨ - وفي قطاع الطاقة، قام خبراء تقنيون من النرويج بإعداد قوانين بشأن الطاقة الكهربائية الخاصة بالدولة والكيانين. ويقوم بمساعدة هؤلاء فريق من الخبراء من وزارات الطاقة (الاتحاد وجمهورية صربسكا). وسوف تتاح الصيغ النهائية للقوانين بحلول نهاية سنة ١٩٩٩. وقد استكمل الاستشاريون الصيغة الأولى لدراسة الجدوى لتحديد شكل أمثل لشبكة الإرسال الرسمية في البوسنة والهرسك. وسوف تحدد الدراسة أولويات الاستصلاح والتكاليف المقدرة لتمويل برنامج الطاقة الثالث الذي وضعه البنك الدولي. ومن المنتظر صدور التقرير النهائي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتم توقيع اتفاق بشأن تقديم منحة وذلك بين المركز المشترك لتنسيق توليد الطاقة الكهربائية ووكالة التجارة والتنمية التابعة للولايات المتحدة لتمويل دراسة جدوى يضطلع بها نظام الإشراف على البيانات والتحكم فيها والحصول عليها. وهذا سوف يوفر المواصفات والتكاليف ذات الصلة لتنفيذ نظام الإشراف على البيانات والتحكم فيها والحصول عليها في المركز المشترك لتنسيق وتوليد الطاقة الكهربائية. وسوف ينفذ هذا النظام في جميع المراكز الإقليمية للمراقبة الخاصة بالكهرباء. والموعد المقدر لإنجاز دراسة الجدوى هو آذار/ مارس سنة ٢٠٠٠.

٩٩ - وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، أعلن مجلس الوزراء يوم ٩ أيلول/سبتمبر التعيينات النهائية (ثلاثة أعضاء متفرغون وعضوان من الأعضاء الثلاثة غير المتفرغين) بهيئة إدارة وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد عـُقد الاجتماع الأول لوكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية يوم ١٦ أيلول/سبتمبر. وسادت هذا الاجتماع روح إيجابية ومتسمة بالتعاون.

١٠٠ - ورغم أن اعتماد نظام الترقيم الرسمي للبوسنة والهرسك لم يحدث بعد فإن جميع الأطراف قد اتفقت على خطة للتنفيذ. ومن المتوقع أن يتم التنفيذ كاملا خلال الأشهر القليلة القادمة.

١٠١ - وقامت هيئة تربينات الضغط العالي في موستار وهيئة البريد والتلغراف والهاتف في البوسنة والهرسك باستكمال المراجعات المالية لديها وقامت بتقديمها على النحو الذي طلبه البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في سياق اتفاق خاص بقروض من هذا المصرف. وتشير المراجعات المالية إلى وجود كثير من المخالفات والممارسات المحاسبية غير اللائقة في الإدارة المالية لهاتين الشركتين. وسوف تكون هناك تغييرات في نظمهما المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وينبغي أن تكون الحسابات مراجعة جيدا ومتاحة في سنة ٢٠٠٠. ويعتبر هذا الاشتراط عاجلا بغية تعزيز القابلية للمحاسبة والمساءلة في المرافق العامة. وتقوم هيئة الاتصالات اللاسلكية في صربسكا باختيار مراجع للحسابات. وقد استـُكملت عمليات المراجعة الحسابية في الشركات الكهربائية (في سراييفو وموستار وجمهورية صربسكا). وتعتبر هذه النتائج غير متمسكة كثيرا بالمعايير المحاسبية الدولية ولكن مسألة التقيد بها آخذة في التحسن. ويتابع مكتب الممثل السامي هذه المسألة عن قرب.

١٠٢ - وفي اجتماع عـُقد مؤخرا لمناقشة مدى استصواب إنشاء هيئة عامة، اتفق جميع الأطراف على أن الخدمات البريدية العالمية الأساسية (مثل بريد الرسائل/والطرود الصغيرة) ينبغي توفيرها لجميع المواطنين بنفس السعر وبنفس الخدمة. وسوف تقدم خدمات بريدية أخرى على أساس تجاري تنافسي. وفي اجتماع عـُقد مؤخرا في مقر الاتحاد البريدي العالمي في برن، جرت مناقشة مشروع قانون الدولة المتعلق بمكاتب البريد. وقد اتـُفق على أن يكون هناك اتحاد للعاملين في البريد في البوسنة والهرسك. وسوف توجـّه رسوم المحطات النهائية المتصلة بالحركة الدولية للبريد إلى هذا الاتحاد ثم توزع داخل نطاق أطراف الاتحاد الذين يوفرون الخدمات. وهناك اتفاق عام على شكل القانون ومضمون نصه الذي سوف توضع صيغته النهائية عما قريب. وتتواصل خدمات البريد فيما بين الكيانين دون انقطاع.

١٠٣ - <u>التطورات الخاصة بسوق العمل</u>: صدر في الاتحاد في الفترة الأخيرة قانون خاص بالعمل، وكانت الحاجة تمس إليه كثيرا. ولسوء الحظ، فإن القانون يشتمل على سلسلة من المواد التي يـُحتمل أن تهدد عملية الخصخصة وتمنع تطور وظهور اقتصاد سوقي. ويتعلق أخطر اعتراض على القانون بدفع تعويضات للموظفين التي ترد أسماؤهم في قوائم الانتظار وتسديد المبالغ المستحقة لهم كتعويض عن الفصل من العمـــل، وهـذا (يتنافـى مـع استنتاجـــات منتـــدى الاتحاد الذي عـُقد في أيار/ مايو ١٩٩٩) إنما يضع عبئا لا يـُحتمل على المنشآت في الاتحاد (المادة ١٤٣). ويواصل مكتب الممثل السامي إلى جانب أعضاء آخرين في فرقة العمل المعنية بالشؤون الاقتصادية، العمل على تيسير الأمور والبحث عن حلول لهذه المسألة المعقدة، عن طريق عقد اجتماعات ومناقشات مع مختلف الأطراف المعنية.

١٠٤ - وثمة مسألة أخرى تشغل بال المجتمع الدولي وهي القانون الخاص بالإلحاق بالوظائف، وإسداء المشورة بخصوص الوظائف والضمان الاجتماعي للأشخاص المتعطلين. ففي بلد يعتبر عدد المتعطلين فيه عاليا جدا، بالمقارنة إلى هؤلاء الذين يتلقون مرتبات، فإن التكاليف المالية لاستحقاقات البطالة تعتبر عالية بشكل غير مقبول. كما أن تحصيل الضرائب عن كشوف المرتبات واستخدامها من أجل استحقاقات البطالة على مستوى الكانتونات تعتبر مسألة أخرى ذات أهمية بالغة. وعلاوة على ذلك فإن القانون يبدو أنه متشدد في التقييد على حقوق صاحب العمل ويفرض أعباء إدارية لا لزوم لها. وهذه العوامل سوف تعرقل دون شك تطور وظهور سوق عمالة متسم بالمرونة.

١٠٥ - وبالتعاون مع أعضاء آخرين في فرقة العمل المعنية بالشؤون الاقتصادية، فإن مكتب الممثل السامي سوف يواصل تقديم العون لمؤسسات الاتحاد لإيجاد حلول مناسبة من أجل إنشاء سوق للعمل يدعم الاقتصاد السوقي والنمو الاقتصادي المستدام.

١٠٦ - <u>إصلاح مكاتب المدفوعات</u>: تمضي الأعمال التحضيرية لإلغاء مكتب المدفوعات على قدم وساق وذلك لمواجهة الموعد النهائي المحدد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، على النحو الذي اشترطه إعلان مدريد. ويعتبر مكتب الممثل السامي عضوا في المجموعة الاستشارية الدولية وترأسها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وقد اعتـُمد في الاتحاد عدد من التعديلات المدخلة على القانون بشأن نظام

المدفوعات الداخلي. وهذه التعديلات تيسِّر إلغاء الوضع الاحتكاري لمكاتب المدفوعات إزاء المعاملات المالية الداخلية، وتتيح أساسا قانونيا للمجلس الإداري الذي سوف يضمن الشفافية في عملية التحول. وفي جمهورية صربسكا، فقد اعتُمدت هذه التعديلات فعلا في مرحلة سابقة. وتم تعيين أعضاء المجلس الإداري في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا.

١٠٧ - وقد جرى تحديد جميع المهام الوظيفية التي يضطلع بها مكتب المدفوعات، ووضعت خطة من أجل عملية منظمة للتحويل. ويجري الآن وضع برنامج لجدول عملي بشأن برامج التوعية الجماهيرية وذلك لإثارة الوعي العام بالجدول الزمني والآثار المترتبة على عملية التحويل. ويجري الآن إعداد تقرير يتناول جوانب الفترة الانتقالية للتوظيف فيما يتعلق بموظفي مكتب المدفوعات، وتوشك أن تبدأ عملية تحقق مالية من جميع أرصدة هؤلاء الموظفين.

١٠٨ - الخصخصة: تواصل الهيئة المستقلة لرصد الخصخصة إسداء المشورة لمكتب الممثل السامي بطريقة مستقلة وغير منحازة. وعقدت اللجنة اجتماعها الثالث أثناء الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليه وأصدرت توصيات في سبعة مجالات: تبادل القسائم، توزيع القسائم على الأشخاص النازحين واللاجئين، الخصخصة للمشروعات الصغيرة، إعادة الملكية لأصحابها، وحقوق الملكية والمشروعات المشتركة والمشاريع الرأسمالية المشتركة. وقد قام مكتب الممثل السامي باستعراض التوصيات وطلب من رئيسي وزراء الكيانين تنفيذ هذه التوصيات بغية جعل عملية الخصخصة أكثر شفافية وأكثر جاذبية للمستثمرين وأقل انحيازا بالنسبة للفئات المستضعفة في قطاعات السكان.

١٠٩ - وقد وافقت السلطات المختصة في الكيانين على إنشاء مكاتب خصخصة عبر الكيانين، بحيث يتسنى للمواطنين الذين يستحقون قسائم في الكيان الآخر ممارسة حقوقهم دون الذهاب إلى مكاتب تقع في ذلك الكيان. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أنشأت وكالة الخصخصة في الاتحاد مكتبا من هذا القبيل في بانيا لوكا، ومن المتوقع أن تقوم سلطات جمهورية صربسكا باتباع هذا النهج على أراضي الاتحاد.

١١٠ - وتتفق السلطات على أن هناك حاجة لإعادة ملكية الممتلكات التي تم تأميمها أثناء عهد الشيوعية. وقد قُدم إلى مجلس الوزراء في شهر آب/أغسطس مشروع قانون إطاري للدولة بشأن رد الممتلكات. وهذا يشمل المبادئ التوجيهية لعملية رد الملكية، وهو يوضح مسألة حقوق الملكية الواضحة بغية خلق بيئة قانونية مستقرة ودعم عملية الخصخصة. وينكب فريق عامل يضم مجلس الوزراء ومكتب الممثل السامي على العمل بغية ضمان سرعة إصدار القانون. وسوف تحدد قوانين الكيانين إجراءات تنفيذية تفصيلية بشأن عملية رد الممتلكات لأصحابها.

١١١ - وقد بدأ في جمهورية صربسكا بيع المنشآت الصغيرة (التي تقل ميزانياتها الابتدائية عن ٠٠٠ ٣٠٠ مارك قابل للتحويل). وجرى بيع سبع شركات عن طريق المزاد العام. ويقصد بإجراء المزادات اختبار التشريعات التي جرى تنفيذها. وسوف تباع شركات أخرى بهذه الوسيلة في الشهور المقبلة.

١١٢ - مكافحة الفساد: كنت قد شددت، أثناء الاجتماع الذي عقدته الهيئة التوجيهية في ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك، على أن واحدة من أولوياتي العليا تتمثل في إعادة تنشيط مكافحة المجتمع الدولي للغش والفساد وتعزيز الشفافية على جميع مستويات الحكومة. وأعلنت في الاجتماع تكوين فريق لمكافحة الفساد وضمان الشفافية. ويعتبر الهدف الأساسي لفريق مكافحة الفساد وضمان الشفافية هو إعادة تنشيط الجهود الدولية لمكافحة الفساد، واستغلال الموارد بطريقة أكثر فعالية، وتعزيز التنفيذ السريع لاستراتيجية المجتمع الدولي لمكافحة الفساد. وعقد فريق مكافحة الفساد وضمان الشفافية اجتماعه الأول في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون محور تركيزي معاونة القيادة السياسية في البوسنة والهرسك على تولي المسؤولية عن قيام نظام فعال لإدارة شؤون الدولة.

١١٣ - وفي نفس الوقت، تواصل وحدة مكافحة الغش التابعة لمكتب الممثل السامي تعاونها المثمر مع رجال الشرطة والنيابة العامة. وقد قـُدمت تسع اتهامات جنائية تتضمن الغش والفساد ضد ٢٨ شخصا في كانتون توزلا؛ وتجري محاكمة ٦٢ قضية في كانتون سراييفو؛ كما قدم ٦٧ تقريرا جنائيا إلى السلطة القضائية في ترافنيك. وما زلت أشعر بالقلق لأن جهود مكافحة الفساد لا تمضي قـُدما في أماكن مثل ليفنو وموستار وغورازدة وسيروكي بريغ. وسوف تعمل وحدة مكافحة الغش مع المدعي العام للاتحاد وتحاول أن تصدر إصلاحات قضائية. وقد عملت وحدة مكافحة الغش أيضا مع السلطات المحلية والخبراء الدوليين في صياغة قانون جديد للشراء وميزانية تتسم بالشفافية وقانون مناهضة العجز وقانون يتعلق بغسل الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مكافحة الغش تسهم في مراجعة المدونات الإجرائية الجنائية في جمهورية صربسكا والاتحاد. وبغية تعزيز المجتمع المدني، تقوم وحدة مكافحة الغش بتيسير إنشاء فرع وطني لمنظمة الشفافية الدولية.

١١٤ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، فرض سلفي قوانين وقرارات شتى. وكان من بينها ثلاثة قوانين لتعزيز مكافحة الفساد: القانون المتعلق بإدخال تعديلات على القانون المتعلق بالمحكمة العليا للاتحاد، والقانون المتعلق بإدخال تعديلات على القانون المتعلق بمكتب النائب العام للاتحاد، والقانون المتعلق بحماية هوية الشهود في الإجراءات الجنائية.

١١٥ - إصلاح نظام المعاشات التقاعدية: يشترك مكتب الممثل السامي بشكل فعلي، في الإطار الأعم لإصلاحات السياسات المالية، في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية. بيد أنه قبل معالجة مسألة مواءمة قوانين الكيانين المتعلقة بالمعاشات التقاعدية ودعم عملية استحداث نظام عصري للمعاشات التقاعدية لكامل البوسنة والهرسك، فإن الأولوية الحالية تتمثل في تنظيم صناديق المعاشات التقاعدية في الاتحاد. ويشكل هذا مجالا خلافيا حيث يحتفظ كل من الكروات والبوسنيين بحساباتهم المتوازية الخاصة بكل منهما. وفي سياق وضع حد للمؤسسات المتوازية، سيتيح سن التشريعات المناسبة اندماج صندوقي المعاشات التقاعدية لموستار (كرواتي) وسراييفو (بوسني) المقسمين بشكل حاد حسب الانتماء الإثني. وقد أقرت حكومة الاتحاد مؤخرا قانونا لإدماج الصندوقين. وهو في انتظار موافقة برلماني الاتحاد، ويشكل توحيد صندوقي المعاشات التقاعدية للاتحاد شرطا لبرنامج ائتمانات البنك الدولي. وسيعزز ادماج صندوقي الاتحاد

المساءلة وسيدعم الكفاءة الإدارية، ويتيح المجال لاستحداث نظام مستدام وعادل للمعاشات التقاعدية في الكيان. وفي غضون ذلك، يعمل الكيانان على استحداث إدارة شفافة لنظام المعاشات التقاعدية.

١١٦ - الهياكل المالية للهرسك: أحرز تقدم ملحوظ في إزالة الهياكل المالية المتوازية في منطقتي موستار وليفنو. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ كانتون الهرسك/نيريتفا حسابا واحدا مما يتيح للكانتون العمل انطلاقا من قاعدة إيرادات موحدة وشفافة. وفي منطقة العودة الصربية برسانسكو غراهوفو، وافقت حكومة الكانتون ١٠ على غلق حساب لجنة البلدية والسماح لحساب البلدية الرسمي بالعمل دون قيود. وهذا أمر هام حيث أنه يتيح للقيادة البلدية الصربية العمل بميزانيتها الذاتية داخل كانتون أغلبيته من الكروات.

١١٧ - الزراعة والتنمية الريفية: قدم مكتب الممثل السامي المساعدة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولوزارتي الزراعة في الكيانين أثناء عملية التشاور الأخيرة بشأن استراتيجية قطاع الزراعة، التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة. ويسعى مكتب الممثل السامي إلى الحصول على التزام قوي من كلا الكيانين بتنفيذ الاستراتيجية، التي تهدف إلى تحويل مبادئ قطاع الزراعة إلى اقتصاد سوقي. وما زال يدعم دور قطاع الزراعة في التنمية الريفية، وهو قطاع يؤدي دورا حيويا في عودة اللاجئين. ويشارك مكتب الممثل السامي أيضا في المحادثات المتعلقة بمراقبة الأغذية (مثل البيطرية).

١١٨ - الغرف التجارية: يقدم مكتب الممثل السامي المساعدة والدعم لعملية إعادة تشكيل الغرفة التجارية للبوسنة والهرسك، وذلك بهدف تعزيز قيام منطقة اقتصادية واحدة، ومواءمة سياسات الكيانين وتحقيق التمثيل الدولي. وفي انتظار الموافقة على القانون ذي الصلة، ينبغي أن يعتمد مجلس الوزراء مشروع مقرر يوافق عليه جميع الأطراف المعنية.

١١٩ - الإحصاءات: يعد وضع بيانات احصائية شاملة وموثوق بها وإمكانية الوصول إليها أساسيين للتنمية الاقتصادية السليمة في البوسنة والهرسك. ويواصل مكتب الممثل السامي رصد أنشطة معهد الاحصاءات للبوسنة والهرسك ومساعدتها. وتصدر الآن بصورة منتظمة نشرات احصائية تتضمن بيانات مجمعة في مجالات مختلفة، على مستوى الدولة. وتسدد حاليا معونة مقدمة من جهات مانحة لضمان التطوير المناسب للأنشطة الاحصائية داخل البوسنة والهرسك وفقا للمعايير الغربية. وأخيرا فقد حقق المعهد التمثيل الدولي الكامل.

حالات العودة

١٢٠ - سجلت، في كافة أنحاء البوسنة والهرسك، حالات عودة أقليات بأعداد أعلى بكثير مما سجل خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية. وحتى المناطق المعروفة بصعوبتها مثل شرقي جمهورية صربسكا، وستولاك، وكابلينا، وبوغونيو بدأت الآن تفتح أبوابها للعودة. ومن بين الانجازات المفاجئة الأخرى الجديرة بالملاحظة حالات عودة الصرب الأولى إلى مدينة موستار القديمة وأول حالات عودة البوسنيين إلى سربرينيتشا، وهذه العودة الأخيرة، لم يكن يمكن تصورها منذ ستة أشهر فقط.

١٢١ - وما زالت سراييفو تمثل مؤشرا لما يمكن إنجازه عندما تتوفر الإرادة السياسية. إذ تسجل حالات عودة الأقليات في كافة أنحاء الكانتون كما يجري تنفيذ قوانين الملكية بنسق أسرع منه في أماكن أخرى من البلد بالرغم من أن مقاطعة سراييفو لم توفر بعد لمكتبها المعني بالإسكان ما يكفي من الموارد لكي يعمل على نحو فعال.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالأمن، فقد ساد السلام موسم العودة لعام ١٩٩٩ هذا إذا روعيت الأعداد الكبيرة من التنقلات. ودارت بدون حوادث عموما عمليات العودة وزيارات التقييم إلى مناطق كانت في السابق خلافية جدا. منها برييدور، حيث قامت قوة تثبيت الاستقرار في الأشهر الأخيرة بعمليات ضد أشخاص صدرت بشأنهم لوائح اتهام بشأن ارتكاب جرائم حرب؛ وكذلك درفار وبوغونيو وبليهان، وزفورنيك. وتتواصل عملية تعيين أفراد شرطة من الأقليات على نحو سريع ودون مشاكل تذكر.

١٢٣ - وبالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن المقاومة السياسية المنظمة للعودة ما زالت مستمرة في كافة أنحاء البلد. ورغم تحسن لهجة الخطابات العامة على مستوى الدولة والكيانين، ما زال حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكرواتي والحزب الديمقراطي الصربي والحزب الراديكالي الصربي تعرقل العودة على الصعيد المحلي عن طريق أساليب شتى تتراوح بين التأخير في إصدار الوثائق الشخصية والعنف المكشوف. وما زال الرصد الدولي والوساطة والضغوط الدولية عناصر أساسية لعملية عودة الأقليات في البوسنة والهرسك وتؤدي فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير دورا تنسيقيا أساسيا.

١٢٤ - ومن العوامل الأخرى التي عطلت عودة الأقليات انخفاض مقدار التمويل المقدم من الجهات المانحة في عام ١٩٩٩ والتأخير في تسليمه. إذ لم يصل بعد جزء هام من أموال التعمير المقررة منذ سنة. ولن تلبى هذه السنة احتياجات قرابة ٦٠٠٠ أسرة عائدة من المساكن و/أو من الهياكل الأساسية ما لم توضع إجراءات دفع معجلة. ونحن نشهد بالفعل تغيرا للاتجاه في حالات العودة التلقائية في بعض المناطق، بما فيها درفار حيث لا يستطيع العائدون، الذين انتظروا المساعدة طيلة أشهر بعد عودتهم الأولية، البقاء خلال فصل الشتاء بل يضطرون إلى العودة إلى المكان الذي لجأوا إليه وقت الحرب.

١٢٥ - كما أن قلة المرونة التي تميز ما تقدمه الجهات المانحة من تمويل جعلت من الصعب جدا بالنسبة للمجتمع الدولي أن يحول الموارد لدعم حالات العودة هذه وغيرها من حالات العودة التلقائية طيلة فصل الشتاء. وقد أخذت عددا من زملائي السفراء، من أجل التماس التمويل والتوعية بهذه المشكلة، لزيارة المناطق الرئيسية التي تسجل فيها حالات العودة التلقائية، وذلك بالاشتراك مع قائد قوة تثبيت الاستقرار. وقد توفرت والحمد لله، أموالا إضافية نتيجة لهذه الرحلة من عدة جهات منها سويسرا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة وهولندا.

١٢٦ - وما زال تنفيذ التشريعات المتعلقة بالملكية العنصر الأساسي لحالات العودة إلى المناطق الحضرية. وقد تعطلت حياة ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين بسبب عدم قدرتهم على استعادة شققهم في البلدات

والمدن. ومع أن عملية الطرد المتصلة بالتملك غير القانوني والمتعدد آخذة في الازدياد في أماكن مثل سراييفو وبييليينا، وتوسلا، فإنه لم تسو بحلول تموز/يوليه من هذا العام سوى ٦,٥ في المائة من المطالبات باستعادة الممتلكات، المقدمة في الاتحاد و ١,٦ في المائة من المطالبات المقدمة في جمهورية صربسكا. وهذا غير مقبول ويعكس العراقيل التي تضعها السلطات على جميع مستويات الحكومة. وقد اضطررت، من أجل تأمين إحراز تقدم حاسم، إلى فرض تغييرات أساسية في قوانين الملكية في كل من الكيانين. وتستهدف هذه التغييرات مواءمة القوانين في الكيانين وإزالة جميع نقاط الغموض والثغرات المتبقية، وبالتالي إزالة جميع الأعذار المتبقية للسلطات لعدم التنفيذ.

١٢٧ - وما زالت تلي العودة الناجحة مشاكل تتعلق بإعادة الإدماج الإداري، مثل إعادة وصل المرافق الأساسية، وتوفير بطاقات الهوية وإمكانية الحصول على الوثائق والخدمات الاجتماعية. وستخفف مقررات ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ المتعلقة ببطاقات الهوية وإعادة الوصل الهاتفي من بعض هذه المشاكل. وقد آن الأوان لكي تضطلع السلطات بمسؤولياتها بموجب المرفق ٧ وبموجب قانون البوسنة والهرسك وأن تعتني بمواطنيها بدون تمييز.

١٢٨ - وما زالت عودة المشردين داخل البوسنة والهرسك مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنقلات اللاجئين في أماكن أخرى من البلقان وخاصة كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأنا أعتزم استخدام الزخم الذي وفره ميثاق الاستقرار لإحراز تقدم في هذا المجال. وما زال الصرب الكرواتيون في جمهورية صربسكا، الذين يود العديد منهم العودة إلى كرواتيا والذين سيحرر تنقلهم أماكن في بانيا لوكا توجد حاجة ماسة إليها لعودة البوسنيين يمثلون مصدر انشغال خاص بالنسبة لي. إلا أن إجراءات العودة إلى كرواتيا ما زالت بطيئة من الناحية البيروقراطية وهناك حاجة إلى تحقيق تحسن كبير لإتاحة حرية تنقل حقيقية للعائدين المحتملين للسفر إلى ديارهم الأصلية ومنها لكي يتخذوا قرارا قائما على معلومات صحيحة بشأن العودة. وقد حسن المكتب القنصلي الكرواتي في بانيا لوكا أوقات عمله ولكن ما زالت هناك حاجة إلى أن توفر حكومة كرواتيا خدماتها القنصلية بالكامل إلى اللاجئين الصرب الكرواتيين في البوسنة والهرسك.

١٢٩ - وهناك حاجة أيضا إلى مشاركة أكثر حيوية من سلطات البوسنة والهرسك في مساعدة اللاجئين الصرب الكرواتيين في عودتهم الطوعية إلى كرواتيا. ولم تتخذ حتى الآن لا وزارة الشؤون المدنية والاتصالات على مستوى الدولة ولا وزارة اللاجئين والمشردين على مستوى جمهورية صربسكا خطوات تحسبية لتسوية هذه المسألة.

وسائل الإعلام

١٣٠ - أمام إخفاق السلطات في معالجة أوجه النقص في عملية تعزيز حرية التعبير في البوسنة والهرسك، بدأت التنفيذ على أساس مؤقت لمجموعة من التدابير التشريعية وغيرها من التدابير. وأصدرت، بموجب السلطات الممنوحة لي بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، مقررا في ٣٠ تموز/يوليه بشأن إعادة تشكيل نظام البث الإذاعي في البوسنة والهرسك. وتستهدف هذه التدابير جعل خدمات البث الإذاعي العام تتفق

مع الاتفاق الإطاري، والتزامات الأطراف وتحريض مجلس تنفيذ السلام والمعايير الدولية بصفة عامة. وينشئ المقرر إطارا قانونيا للبث الإذاعي والتلفزيوني العام الذي يخدم احتياجات جميع المواطنين بما يتمشى مع اتفاق دايتون للسلام ومع أفضل الممارسات الأوروبية. وينشئ دائرة جديدة للبث الإذاعي العام توفر برامج إخبارية لكامل البوسنة والهرسك على أساس الموارد والمصالح المتبادلة لشبكات الاتحاد وجمهورية صربسكا. وعينت، مع هيئة رئاسة البوسنة والهرسك مجلسا تنفيذيا سيتولى إدارة الدائرة إلى حين اعتماد تشريعات أكثر شمولا. وستخلف إدارة البث الإذاعي العام الجديدة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك كعضو في المنظمات الدولية. وسيقوم فريق من الخبراء باستعراض توزيع ممتلكات راديو وتلفزيون البوسنة والهرسك على مدى فترة محددة.

١٣١ - وتشكل، عمـلا بهـذا المقـرر، مجلـس لدائـرة البـث الإذاعي العام وقد اجتمع بالفعل في عدد من المناسبات. وأحاط المجلس علما، في أول اجتماع له، بولايته التي تصف المجلس التأسيسي على أنه السلطة النهائية التي تدير إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك الحالية. وهو يخلف مجلس المحافظين المؤقت السابق في الاضطلاع بذلك الدور. وتنص الولاية على أن يشرف المجلس على عملية بدء دائرة البث الإذاعي العام الجديدة فضلا عن محطة التلفزيون الاتحادية الجديدة وأن يعين أشخاصا يشغلون مناصب الإدارة والبرمجة لدائرة البث الإذاعي العام. وقد وافق المجلس بالفعل بسرعـة على برنامج عمـل للأشهـر القادمـة يشمل: استعراضا شاملا للوضع المالي بإذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك الحاليـة ومحطات التلفزيون الأخرى بالكيانين؛ وإعداد ميزانية بالتنسيق مع محطات الإذاعة والتلفزيون العامة بالكيانين؛ وخطـة هندسية؛ وسياسة تتعلق بمحتويات البرامج؛ وتقديم طلب عضوية في الاتحـاد الاذاعي الأوروبي وغيره من الرابطات الدولية؛ وسياسة تتعلق بالموظفين وخطة توظيف تحترم المساواة بين الاثنيات؛ وإعـداد مشروع قانون بشأن دائرة البث الإذاعي العام يعرض على مجلس الوزراء قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. واجتمع أعضاء مجلس دائرة البث الإذاعي العام مؤخرا بقادة الاتحاد لمناقشة الحالة المالية لإذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك. وأعلن المجلـس عـن قـراره بعدم السماح لإذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك بزيادة مديونيتها. وحذر أيضا بأنه سيضطر إلى اتخاذ تدابير تقشفية إذا لم تقدم قريبا مساعدة تمويلية حكومية.

١٣٢ - وكجزء من قرار ٣٠ تموز/يوليه، فرضت أيضا القانون المتعلق بإذاعة وتلفزيون اتحاد البوسنة والهرسك. ويستند النص الذي فرضته إلى القانون الذي قدمته الحكومة الاتحادية. وقد أضفت بعض التعديلات مراعيا فيها الخدمة الجديدة على صعيد الدولة بأسرها والحاجة إلى إشراف دولي. وننتظر حاليا أن يقوم برلمان الاتحاد بتعيين سبعة أعضاء من أصل ٢١ عضوا في مجلس تلفزيون الاتحاد.

١٣٣ - ويقتضي هذا القرار أيضا من هيئة الإذاعة والتلفزيون في كرواتيا أن تجعل عملياتها في البوسنة والهرسك قائمة على أساس قانوني، بطريقة تمكن من إنشاء الإذاعة والتلفزيون في اتحاد البوسنة والهرسك. ووفقا لذلك، ومع تطلعنا إلى ضمان تحرر السكان الكرواتيين الذين يشكلون جزءا من البوسنة والهرسك تحررا كاملا في مجال البث الإذاعي العام، نجتاز المراحل الأخيرة من محاولة التوصل إلى اتفاق مع السلطات الكرواتية. وسيكفل هذا الاتفاق أن تبث الإذاعة والتلفزيون في كرواتيا برامجها على مستوى

مخفض وفي امتثال كامل للقوانين الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف وللمعايير المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك التي أعدتها اللجنة الإعلامية المستقلة. وفي الوقت ذاته ستنشأ علاقة منتجة بين الإذاعة والتلفزيون في كرواتيا والإذاعة والتلفزيون في اتحاد البوسنة والهرسك مما سيساعد على تطوير صناعة التلفزيون المحلية، التي طالما عرقلتها جارتها الكبيرة الكاسرة، هيئة الإذاعة والتلفزيون في كرواتيا. ويواصل مكتب الموارد البشرية بذل قصاراه من أجل تفادي ضرورة اتخاذ إجراء مباشر. ومع ذلك، إذا فشلت المفاوضات، فإنني مستعد لدعم الإجراءات الموضوعة قانونيا للهيئة التنظيمية الملائمة، وهي اللجنة الإعلامية المستقلة، من أجل قيام دائرة للبث الإذاعي تكون مستقلة سياسيا، وقابلة للمساءلة وممولة بشفافية.

١٣٤ - وفي ٣٠ تموز/يوليه صدر أيضا قرار بشأن حرية الإعلام وعدم تجريم التشهير والقذف يسعى إلى ضمان الاحترام الكامل للحق الدستوري في حرية التعبير، وتعزيز حرية وسائط الإعلام وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل الهيئات الحكومية. ويوقف هذا القرار العمل بالأحكام التي تنص على عقوبة السجن بتهمة التشهير والقذف الواردة في القانونين الجنائيين لكلا الكيانين. ويقتضي هذا القرار من سلطات كلا الكيانين أن تعتمد، بحلول نهاية ١٩٩٩، تشريعا جديدا يعتبر التشهير والقذف جريمتين مدنيتين. فقد شكلت الأحكام الحالية تهديدا للتحقيقات الصحفية. وبالإضافة إلى ذلك، أطالب بأن تقوم الدولة والكيانان، بحلول نهاية ١٩٩٩، باعتماد، أو تعديل، التشريع الحالي المؤيد لمبدأ حرية الإعلام. وسيمنح هذا التشريع مواطني البوسنة والهرسك حق الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الهيئات الحكومية باستثناء فئات محددة بدقة. وبالتعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، يظل مكتب الموارد البشرية مستعدا لتقديم التوجيه في عملية الصياغة. وفي هذا الصدد، شرعنا في إنشاء فريق استشاري يضم ممثلين حكوميين وخبراء دوليين ووطنيين سيجرون مشاورات مع المواطنين، والجماعات المدنية، ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين وسنشرف على إنشاء هذا الفريق. وقد طلبت إلى حكومتي الكيانين أن تقدم ترشيحات لثلاثة أعضاء في الفريق الاستشاري، يمثل كل واحد منهم أحد الشعوب التأسيسية.

١٣٥ - وفي ٣١ آب/أغسطس، أصدرت قرارا مؤقتا آخر حتى تكون الإذاعة والتلفزيون الممولة بأموال عامة في خدمة مصالح مواطني جمهورية صربسكا دون تحيز أو تدخل سياسي. ويعرض هذا القرار التعديلات التي أدخلت على القانون المتعلق بمؤسسة الإذاعة والتلفزيون العامة التابعة لجمهورية صربسكا والتي تلغي أخطر الانتهاكات للمعايير الأوروبية وتجعل هذا القانون متمشيا مع الترتيبات المؤقتة التي كان ينبغي اعتمادها في شباط/فبراير ١٩٩٨. وتؤيد هذه التعديلات مبادئ الاستقلالية في التحرير، والشفافية المالية والتعددية الثقافية. وفي إطار هذه التغييرات، أعيدت تسمية هذا الكيان الإذاعي باسم الإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا. وأرى أن هذا القرار خطوة انتقالية وآمل أن تتناول الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا هذه المسألة. فرغم النداءات السابقة، لم تقدم هذه الجمعية توضيحا قانونيا بشأن هذه المسألة طيلة الـ ١٨ شهرا الماضية. ويُلزم هذا القرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا باعتماد قانون جديد

وشامل بالنسبة للهيئة الإذاعية العامة التابعة للكيان بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠. وستنتهي في نفس هذا الوقت مدة مجلس الإدارة الحالي للإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا.

١٣٦ - أما الإنجازات التي حققتها اللجنة الإعلامية المستقلة في السنة الأولى من إنشائها، والتي وردت موجزة في التقارير السابقة للأمم المتحدة، فقد وردت الآن بالتفصيل في التقرير السنوي الأول الذي صدر في آب/أغسطس. وتعتزم اللجنة الإعلامية المستقلة حاليا الاعتماد على هذه المكاسب والاستفادة منها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس اللجنة الإعلامية المستقلة الوثائق المبينة لمعايير الترخيص في المرحلة الثانية التي ستقوم، من جملة أمور أخرى، بتعريف دور الإعلام العامة والخاصة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ستبدأ رسميا عملية الترخيص في المرحلة الثانية، مع إصدار التراخيص الأولى في أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تقريبا. وسيجري العمل بالتراخيص الطويلة الأجل لمدة سنتين أو خمس سنوات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعدت اللجنة الإعلامية المستقلة أيضا مشروع وثيقة تبين فيها استراتيجيتها في مجال الانتقال والتحويل التي ستيسر عملية التسليم السريع إلى الإدارة المحلية. وستلزم المشاركة الدولية المحدودة حتى يتم استيفاء مقاييس محددة ويمكن سحب العنصر الدولي بالكامل، في وقت ما، مستقبلا.

١٣٧ - وتعمل حاليا الفرقة المعنية بالحملة الإعلامية العامة التابعة لمكتب الموارد البشرية إلى جانب سائر المنظمات الدولية من أجل تنسيق جميع الحملات الإعلامية. ومن المتوقع أن تبدأ في الشهر المقبل حملة مناهضة للفساد لتوعية الجمهور. وستهدف هذه الحملة، أساسا، إلى تغيير مفهوم الفساد والغش لدى المواطنين، وخاصة الشباب، وتغيير موقفهم إزاء حكومتهم ومسؤوليتها في هذه المسائل. وتقوم هذه الفرقة أيضا بتنسيق نهج مشترك بين الوكالات إزاء تكاليف عرض منتجات الحملة في وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك. وقد شرعت هذه الفرقة أيضا في العمل على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للبحوث في مجال التلفزيون سيتمكن بواسطتها كل من الوكالات الدولية والعملاء التجاريين من إعداد صورة أوضح لأسواق البث الإذاعي في البوسنة والهرسك.

١٣٨ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر عرضت الشبكة الإذاعية المفتوحة وجهها الجديد. وقُدم برنامج حديث إلى جانب شعار جديد. وأعدت هذه الصورة الجديدة العصرية وكالة محلية في البوسنة والهرسك تعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشبكة الإذاعية المفتوحة. أما أعضاء المجلس الدولي للشبكة الإذاعية المفتوحة الذين عينوا في بداية السنة فقد جلبوا فعلا إلى الشبكة الإذاعية المفتوحة ثروة من التجارب في مجال البث الإذاعي واتصالات جديدة. غير أن المشكلة الرئيسية للشبكة الإذاعية المفتوحة لا تزال متمثلة في سلامة تدفق الأموال، وهي مشكلة سببتها المنح غير المنتظمة والتي فات موعد استحقاقها.

١٣٩ - وعقب انعقاد اجتماع الهيئة التوجيهية في نيويورك طُلب إلينا أن ننظر في مسألة تطوير شبكة الإنترنت فيما يتصل بصورة خاصة بالتعليم والإعلام. ومن الجلي أن للإنترنت مزايا في الأجل الطويل في مجال تقديم مصادر بديلة للمعلومات المستقلة وحفز اقتصاد السوق. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون

تطوير عملية وصول الأسر المعيشية والمدارس في البوسنة والهرسك إلى شبكة الإنترنت عنصرا أساسيا لتعريض السكان، لا سيما الشباب، لفكر جديد ومعايير جديدة.

المسائل العسكرية

١٤٠ - كجزء من برنامج التدريب والتجهيز، يجري حاليا إعداد مركز للتدريب على القتال للجيش الاتحادي في منطقة ليفنو/غلاموتش، حيث يمكن القيام بالتدريب على الرمي بالذخيرة الحية والمناورة. غير أن تطوير ميدان الرماية استلزم القيام بنزع الملكية القانونية للمنازل والأراضي التي هُجرت خلال الحرب. ورغم ضغط المجتمع الدولي، لم تحرز وزارة الدفاع الاتحادية تقدما في هذا الشرط المسبق الأساسي. وقد مارس مكتب الموارد البشرية، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وقوة تثبيت الاستقرار، ضغوطا فيما يتعلق بهذه المسألة، حيث أحرز بعض التقدم في الشهر الماضي، ويؤمل أن يتم تعويض مالكي الأراضي، بصورة مناسبة، في المستقبل القريب.

١٤١ - إزالة الألغام: انتهى مجلس المانحين حاليا من الاستعراض الخارجي للهياكل الأساسية لإزالة الألغام في البوسنة والهرسك التي أوصي بإنشائها في التقرير الماضي. وقد أفاد الاستعراض، الذي قدم إلى مجلس المانحين في أيلول/سبتمبر، أن الهياكل الأساسية سليمة، وأن عملية إزالة الألغام فعالة، لكنه أوصى بالقيام بعدد من التنقيحات من أجل مواصلة تحسين الفعالية. وتجري حاليا دراسة التوصيات بهدف تنفيذ التغييرات في الأسابيع القليلة المقبلة، في وقت ملاءم بالنسبة للموسم المقبل لإزالة الألغام.

١٤٢ - ومع ذلك، لم يخفف هذا الاستعراض من وتيرة التقدم في عملية إزالة الألغـام. فلا يـزال هناك ٧٥٠ ٠٠٠ لغم لم يجر كشفه في البوسنة والهرسك. ولا تزال الأعمال الخطيرة لإيجاد الألغام ورفعها مستمرة، وفي الاتحاد وحده، تم تطهير ما يزيد على ١,٩ مليون متر مربع منذ تاريخ إصدار مكتب الموارد البشرية لتقريره الأخير. غير أن هذا يعد التزاما طويل الأجل، وحتى لو تم الحفاظ على المستوى الحالي للتمويل، ستستغرق عملية تطهير معظم حقول الألغام ما بين ٢٥ و ٣٠ سنة.

١٤٣ - اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية: منذ صدور التقرير الأخير أحرزت اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية تقدما بطيئا وإن كان ملحوظا. فأمانة اللجنة تجتمع الآن يوميا؛ ويجتمع مساعدو الرئاسة العسكريون التابعون للجنة الدائمة مع موظفي الأمانة مرة كل أسبوع من أجل رصد التقدم المحرز والتوجيه، وتلك خطوة أساسية نظرا لأن ثقافة أعضاء الأمانة لا تشجع على أخذ المبادرة بل تعتمد على تلقي توجيهات محددة تصدر من أعلى. وبينما لوحظ شيء من الميل إلى عرقلة التقدم، لا تزال الأعمال سائرة حاليا، وهناك دلائل على إمكانية إرساء النظام.

١٤٤ - ومن بين المسائل الأساسية التي ينبغي تناولها هناك مسألة التخطيط لتخفيض القوات المسلحة التابعة للكيانات بنسبة ١٥ في المائة هذه السنة وإجراء تخفيضات أخرى في السنة المقبلة، ومسألة وضع سياسة أمنية مشتركة. ويجري حاليا تناول كلتا المسألتين من قبل فريقين عاملين يقدمان تقاريرهما إلى

اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية. ويبدو أن التقدم المحرز في مجال إجراء التخفيضات تقدم إيجابي بشكل ملحوظ؛ وبينما يعد التقدم المحرز في مجال تناول المشكلة العويصة للسياسة الزمنية المشتركة تقدما أبطأ حتما، وجهد يبذل.

١٤٥ - الطيران المدني: تعد مراقبة المجال الجوي حاليا أشد المسائل إلحاحا في مجال تطبيع الطيران المدني. ففي أيلول/سبتمبر، ناقش مؤتمر قمة بين البوسنة والهرسك والسلطات الدولية مسألة تطبيع نظام الملاحة الجوية في منطقة البلقان. ووافق مؤتمر القمة على ضرورة تطبيع المجال الجوي من خلال تحديد توافق المسارات العابرة للمجال الجوي في البوسنة والهرسك. وستمكن هذه الطرق البوسنة والهرسك من الحصول على رسوم الطيران بغرض تركيب مرافق مراقبة المرور الجوي وتطوير هذه المرافق. ويجب نشر هذه المسارات بحلول ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ مع تحديد تاريخ التنفيذ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهناك تنسيق بين مقدمي خدمات مراقبة حركة المرور الجوي وسلطات الطيران في البوسنة والهرسك. وتسعى سلطات الطيران المدني في البوسنة والهرسك أيضا إلى الحصول على العضوية في نظام حركة المرور الجوي في وسط أوروبا.

١٤٦ - وثمة تطوران آخران في مجال الطيران المدني جديران بالذكر. أولا، وقعت الحكومة الوطنية في البوسنة والهرسك على اتفاق مع الكيانين في تشرين الأول/أكتوبر ينفذ بموجبه قانون الطيران المدني ويحدد واجبات ومسؤوليات الكيانين. وتعد هذه العملية خطوة رئيسية في اتجاه تطبيع الطيران المدني. وختاما، أصبح مطار موستار يمتلك مقومات البقاء من الناحية المالية، وقد نقلت عملية مراقبة المطار إلى السلطات المحلية في أيلول/سبتمبر.
